منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مسح ثقة المستثمرين - الجولة الحادية عشرة

تشرين الأول 2023

تقرير

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخًا لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 20120311000026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: +962 6 566 6476
ف: +962 6 566 6376

يسر منتدى الاستراتيجيات الأردني، إتاحة هذا الإصدار لجميع مستخدميه للاستفادة منه والاقتباس عنه، شريطة الإشارة إلى منتدى الاستراتيجيات الأردني وفق أصول الاقتباس بوضوح.

لتقييم الدراسة

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جدول المحتويات

المقدمة	4
منهجية المسح	5
خصائص المستجيبين لاستطلاع الرأي	6
نتائج المسح	7
الملخص والاستنتاجات	32

1. المقدمة

ضمن سعي منتدى الاستراتيجيات الأردني إلى تقييم البيئة الاستثمارية ومنظور المستثمرين حول بيئة الأعمال في الأردن بشكل دوري، يقوم المنتدى بإصدار المؤشر الأردني لثقة المستثمر "الكمي" والذي يصدر ربعياً، بالإضافة إلى مسح ثقة المستثمرين "النوعي" نصف السنوي، والذي يتضمن مجموعة من الأسئلة التي تقيم حالة البيئة الاستثمارية من منظور المستثمرين ضمن عدة محاور.

وقد شهدت الفترة 2022-2023 عملاً مكثفًا من الجهات الحكومية كافة بالتعاون مع القطاع الخاص، من أجل تعزيز تنافسية الأردن إقليميًّا وعالميًّا. وذلك بإطلاق رؤىً جديدة تحمل تطلعات جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين للأعوام العشرة القادمة، منها رؤية التحديث الاقتصادي، وخارطة طريق تحديث القطاع العام.

وبعد مرور عام كامل على إطلاق تلك الرؤى وبدء تنفيذ المبادرات المدرجة ضمنهما، وفي ضوء الجولة الحادية عشرة لمسح ثقة المستثمرين، قام المنتدى بإضافة بعض الأسئلة المتعلقة بتلك الرؤى لمعرفة مدى تأثير تنفيذ مبادراتها على البيئة الاستثمارية وأعمال المستثمرين بالخصوص، وعلى الاقتصاد الكلي بالعموم.

يستعرض المنتدى في هذا التقرير نتائج الجولة الحادية عشرة من مسح ثقة المستثمرين الذي يجريه بالتعاون مع شركة نما للدراسات الاستراتيجية والمشاريع، وشركة كنز.

2. منهجية المسح

اعتمدت منهجية المسح على جمع البيانات من عينة واسعة من الشركات الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم، ومن القطاعات الاقتصادية المختلفة: الزراعة، والتجارة، والصناعة، والخدمات. ونُفِّذَ هذا الاستطلاع خلال شهر آب 2023، ليشمل 557 مقابلة مكتملة مع أصحاب الأعمال وقادة القطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد أُجرِي المسح من خلال مكالمات هاتفية مع مديري الشركات ومالكيها، واحتاجت تلك المقابلات إلى 3 محاولات (بالمتوسط) لتحصيل مقابلة مكتملة مئة بالمئة.

وقد تم استخدام برنامج CSPro Software لترميز البيانات وإدخالها، ومن ثم تدقيقها على مراحل ثلاث: في أثناء العمل، وبعد الانتهاء من الترميز، بالإضافة إلى التدقيق الإلكتروني بعد الانتهاء من إدخال البيانات. أخيرًا، تم تصنيف البيانات حسب المجموعات المطلوبة ومن ثم العمل على تحليلها الوصفي من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يتكون المسح من خمسة محاور أساسية، يغطي المحور الأول تقييم الحالة العامة في الأردن، في حين يتضمن المحور الثاني أسئلة حول البيئة الاستثمارية في الأردن، بينما يتضمن المحور الثالث أسئلة حول تطورات بيئة الأعمال والإجراءات الحكومية الاقتصادية. ويغطي المحور الرابع أسئلة حول رؤية التحديث الاقتصادي، فيما يتضمن المحور الأخير أسئلة للمستثمرين حول خارطة طريق تحديث القطاع العام.

3. خصائص المستجيبين لاستطلاع الرأي

تنوعت الإجابات حسب القطاعات، فقد تم إجراء 327 مقابلة مع القطاع الخدمي، و110 مقابلة مع القطاع الصناعي، و82 مقابلة مع القطاع التجاري، و38 مقابلة مع القطاع الزراعي. وكانت أغلب الشركات المشمولة في العينة من الشركات الصغيرة التي توظف عشرة موظفين فأقل وبنسبة (89.8%). فيما شكلت نسبة المستجيبين من الذكور حوالي 89% من إجمالي الشركات، مقابل ما نسبته 11% فقط من الإناث.

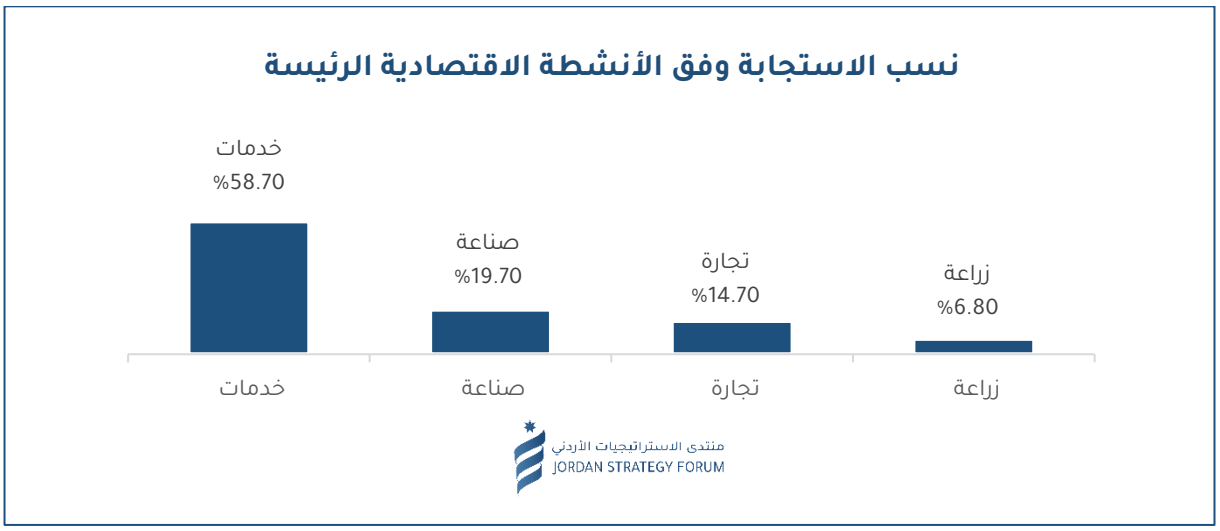

4. نتائج المسح

المحور الأول: تقييم الحالة العامة في الأردن

قام منتدى الاستراتيجيات الأردني في هذا المحور بطرح تساؤلات حول تقييم المستثمرين للوضع الاقتصادي مقارنة بالجولات السابقة، وقياس مستوى تفاؤلهم حيال المستقبل.

وقد أشارت نتائج الموجة الحادية عشرة لمسح ثقة المستثمرين في الأردن إلى تراجع **نسبة المستثمرين الذين يرون أن الوضع الاقتصادي خلال العام الحالي أفضل من العام السابق**: إذ انخفضت هذه النسبة من 32% خلال الجولة السابقة إلى 27.1% لهذه الجولة. فيما ترى النسبة العليا من الإجابات (48.1%) أن الوضع الحالي أسوأ من العام السابق.

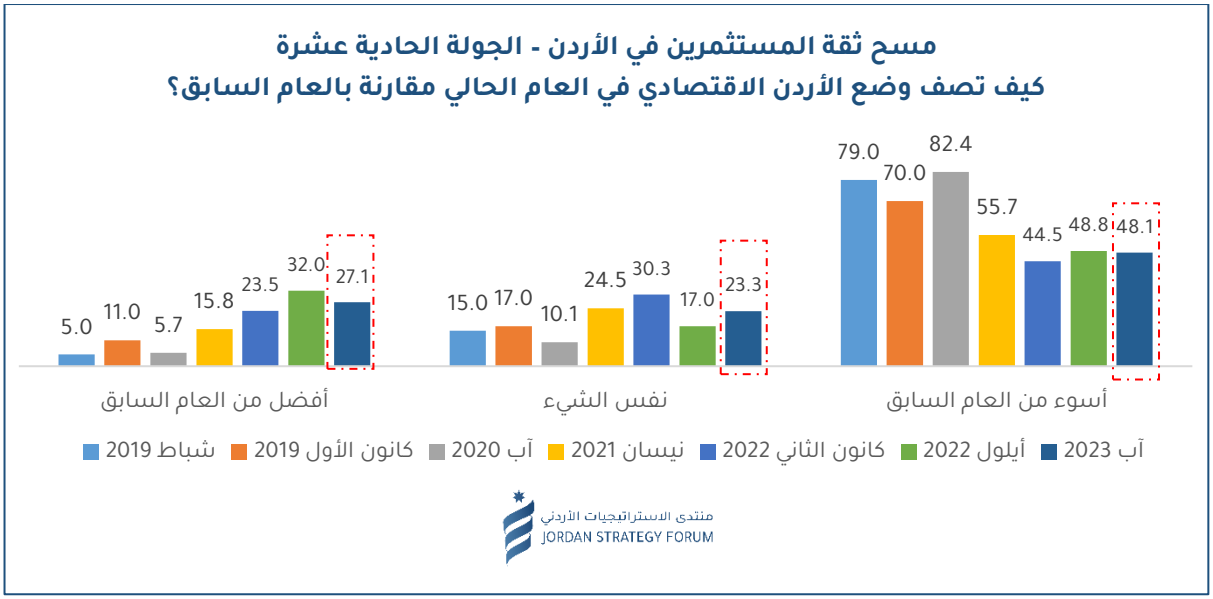

وبشكل عام، يمكن ملاحظة أن هناك تفاؤلا بالعموم عبر السنوات؛ إذ أن نسبة المستثمرين الذين يرون الوضع الاقتصادي أفضل هم بازدياد وفق جولات المسح المتتالية، وكذلك الحال بالنسبة لمن يرون الوضع أسوء، فهم بانخفاض ملحوظٍ أيضا.

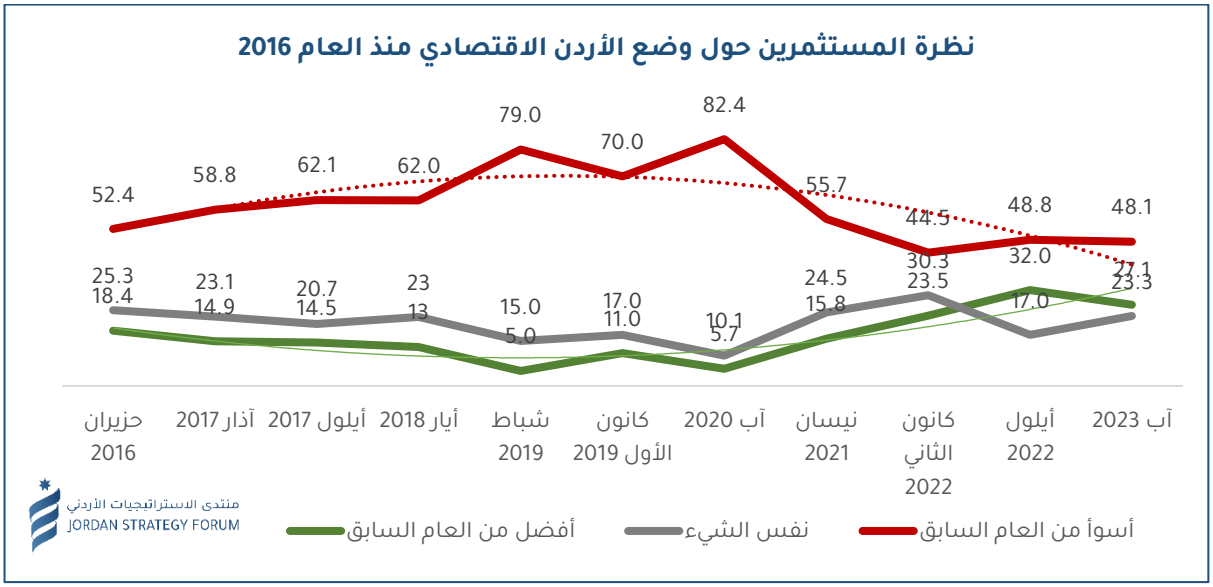

ولتقييم الوضع العام بشكل أشمل، قام المنتدى بسؤال المستثمرين فيما إذا كانت الأمور تسير بالاتجاه الصحيح/ الخاطئ بحسب اعتقادهم. إذ أشارت النتائج إلى **ارتفاع نسبة المستثمرين الذين يرون أن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح بواقع 8.2 نقطة**. وما زالت النسبة العليا من المستثمرين ترى أن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ رغم انخفاضها بواقع 7.2 نقطة. بينما امتنع ما نسبته 14.4% من المستثمرين عن الإجابة.

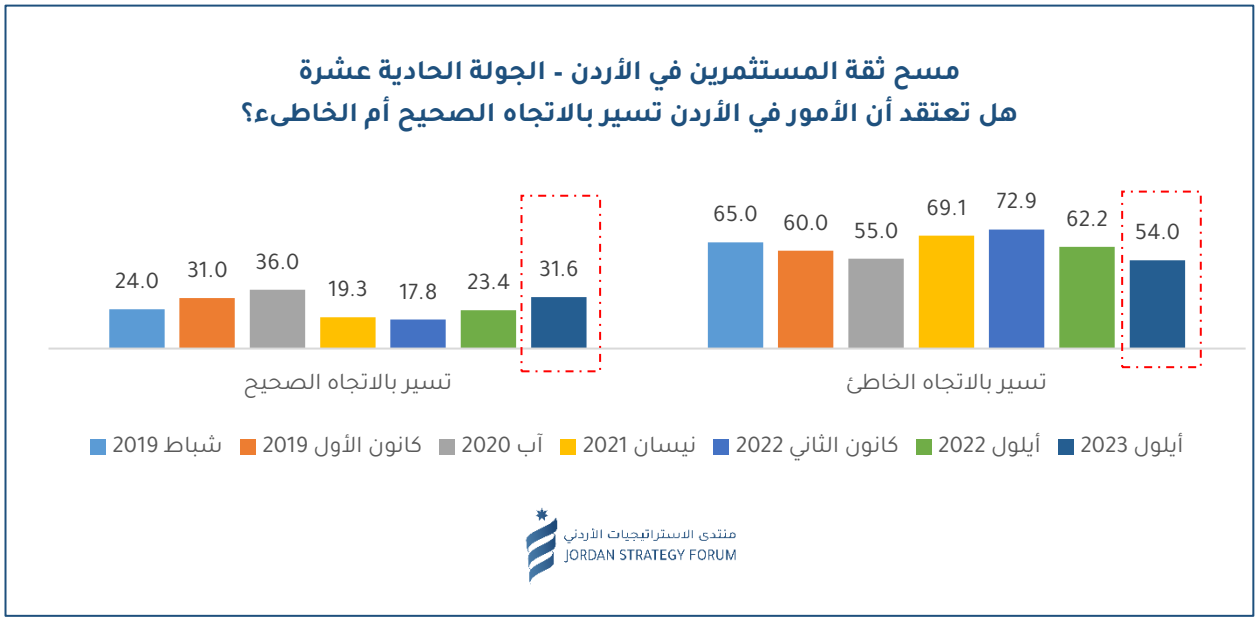

أما **الأسباب التي عزت بالمستثمرين إلى القول: إن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ** (54% من المستجيبين)، فقد أرجع ما يزيد على 46.5% منهم ذلك إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وقلة فرص العمل، كما أشار نحو 13.6% من المستثمرين إلى أن السبب في ذلك يعود إلى القوانين والقرارات غير الفعالة والإجراءات المعقدة.

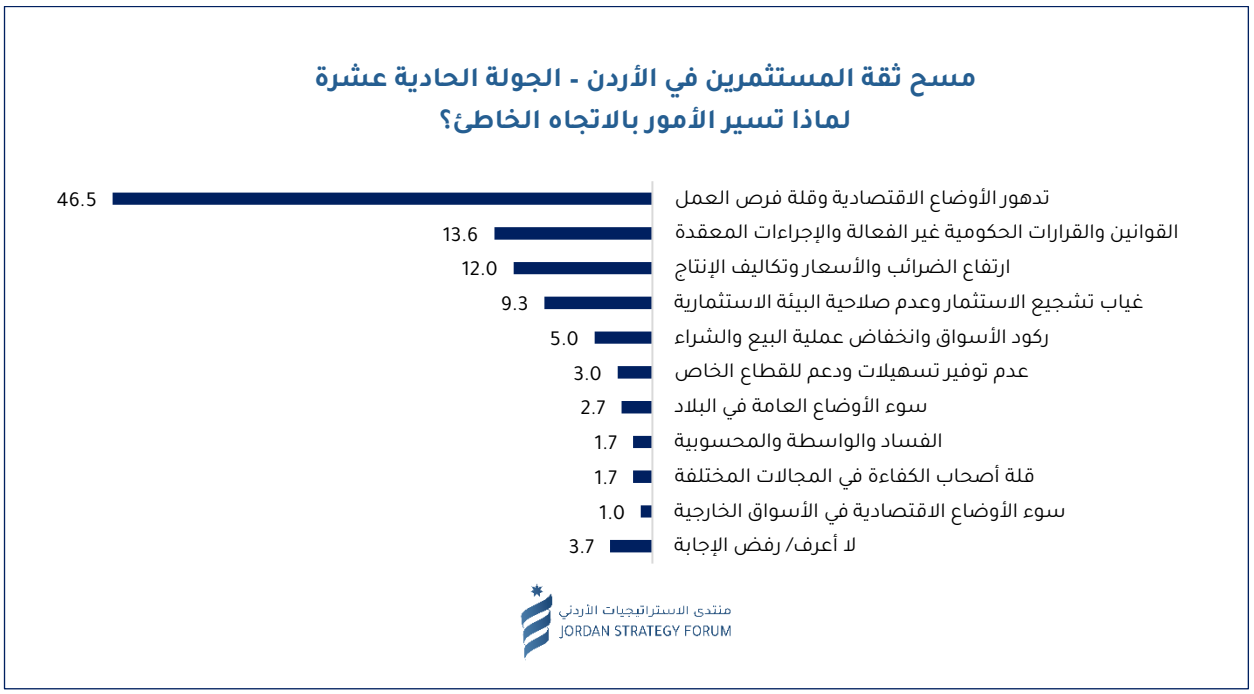

بالمقابل، ولمعرفة **الدوافع وراء اعتقادهم أن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح (31.6%)**، فقد أرجع نحو 21.0% منهم ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية وتحسن بيئة الاستثمار، كما أشار نحو 17% من المستجيبين إلى عامل الأمن والأمان والاستقرار، فيما رأى 11.4% منهم أن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح نتيجة تحسن الفرص الوظيفية واستقرار العمل.

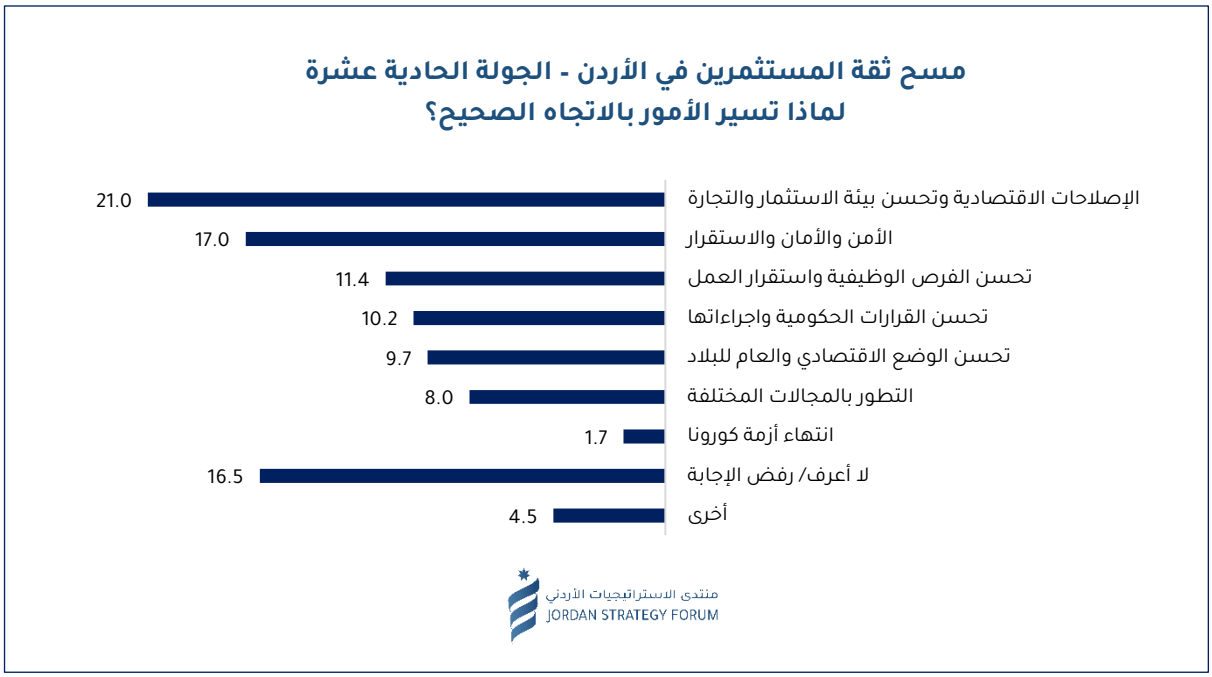

وقد أشار 47.8% من المستجيبين عند **سؤالهم عن حجم التعامل الاقتصادي لأعمالهم خلال العام الحالي** إلى أن الوضع أسوأ من العام السابق 2022. فيما أجاب ما نسبته 26.4% فقط على أن الأوضاع أفضل مما كانت عليه.

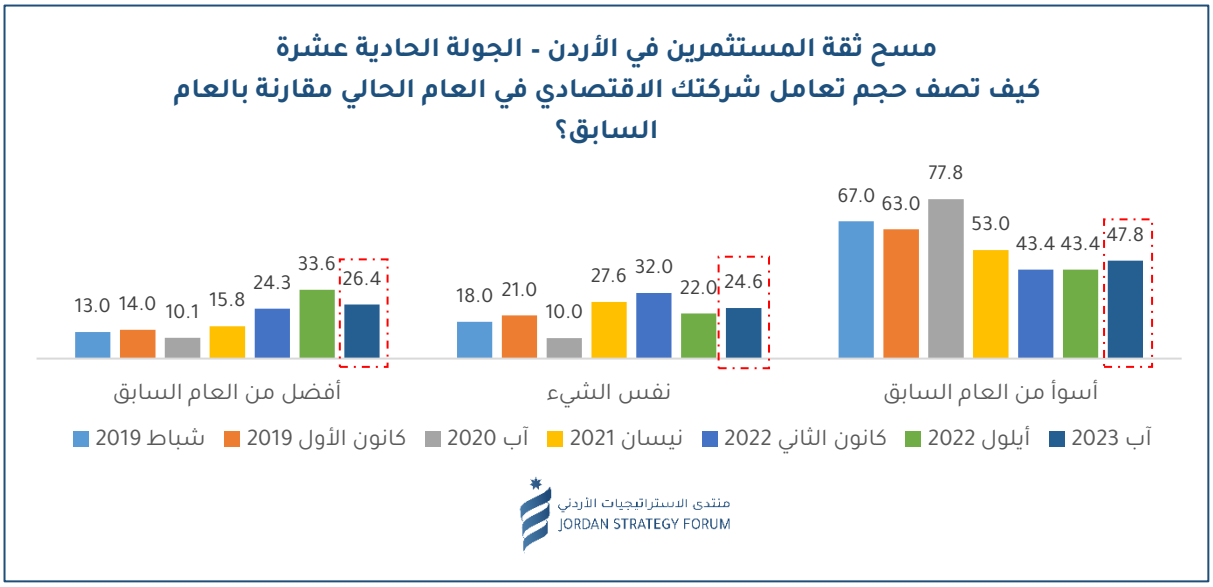

وعلى المستوى القطاعي، تشير نتائج المسح إلى أن **المستثمرين في القطاع التجاري هم الأكثر تضررًا في حجم تعاملاتهم الاقتصادية مقارنة بالقطاعات الأخرى؛** فقد أشار نحو 57.3%

منهم إلى أن حجم تعاملهم الاقتصادي كان أسوأ في العام الحالي من العام الماضي. فيما كان الوضع أفضل للمستجيبين من القطاع الزراعي بعد أن أشار 31.6% فقط منهم إلى ذلك.

وبالنظر إلى **حجم تعاملات الشركات وفق حجم المنشأة**، فقد أشارت نتائج المسح إلى أن الشركات الصغيرة (التي توظف 10 عمال فأقل)، والشركات (التي توظف 11-50 عاملًا) هي الأكثر تأثرًا بسوء الأوضاع الاقتصادية، وبنسبة 49% و 42.5% من المستجيبين على التوالي.

في حين **جاءت توقعات المستثمرين أكثر تفاؤلًا لحجم تعاملاتهم الاقتصادية خلال السنة القادمة وبنسبة 52.4% من المستجيبين.**

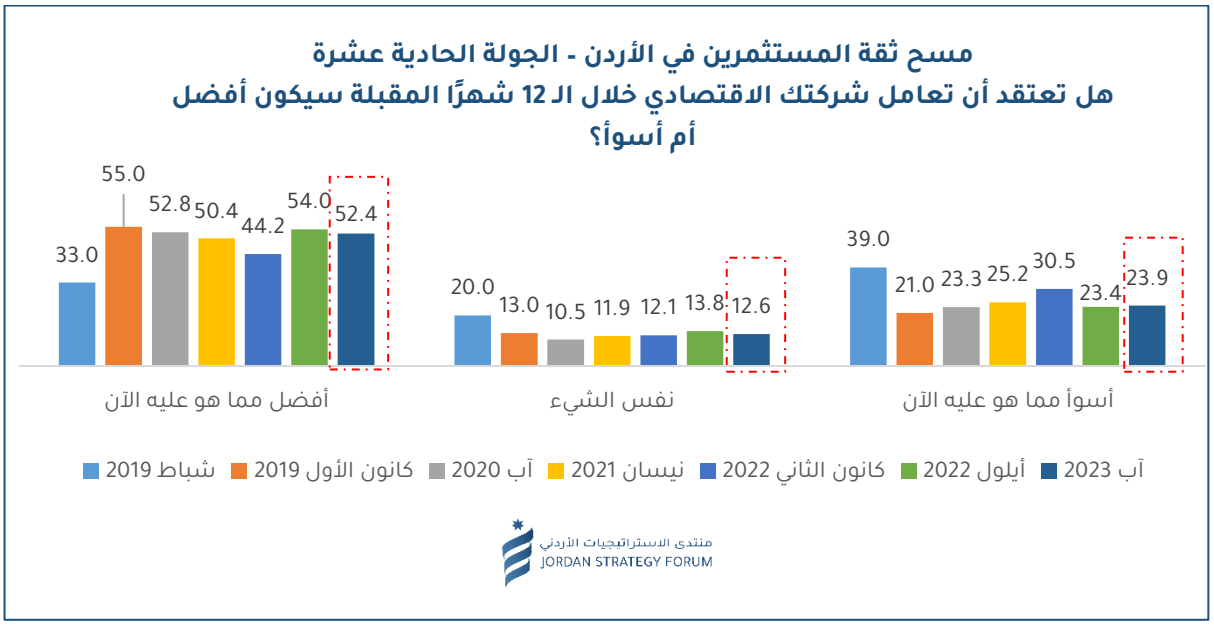

كما يلاحظ أن **القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تفاؤلًا بمستقبل شركاتهم الاقتصادي وبنسبة 57.9%**، يليه الشركات العاملة في القطاع الخدمي بنسبة 57.2%، ثم القطاع الصناعي بنسبة 47.3%. في حين أن المستثمرين في القطاع التجاري كانوا الأقل تفاؤلًا وبنسبة 39% من حجم العينة.

وقد أشارت النتائج إلى أن **المستثمرين في الشركات (التي توظف أكثر من 50 موظفًا) وما بين (11-50 موظفًا) أكثر تفاؤلًا** وبنسبة 70.6%، و55% على الترتيب، بخلاف المستثمرين في الشركات الصغيرة (أقل من 10 موظفين)؛ إذ يرى 24.6% منهم أن تعاملاتهم التجارية ستكون أسوأ خلال السنة القادمة.

وفيما يخصّ توقعات المستثمرين للوضع الاقتصادي في الأردن خلال الـ 12 شهرًا المقبلة، أظهرت النتائج أن **المستثمرين أكثر تفاؤلًا في المستقبل وبنسبة 42.5% من المستجيبين،** وهي أعلى من نسبة المستثمرين (30.2%) الذين يرون أن الوضع الاقتصادي سيكون أسوأ.

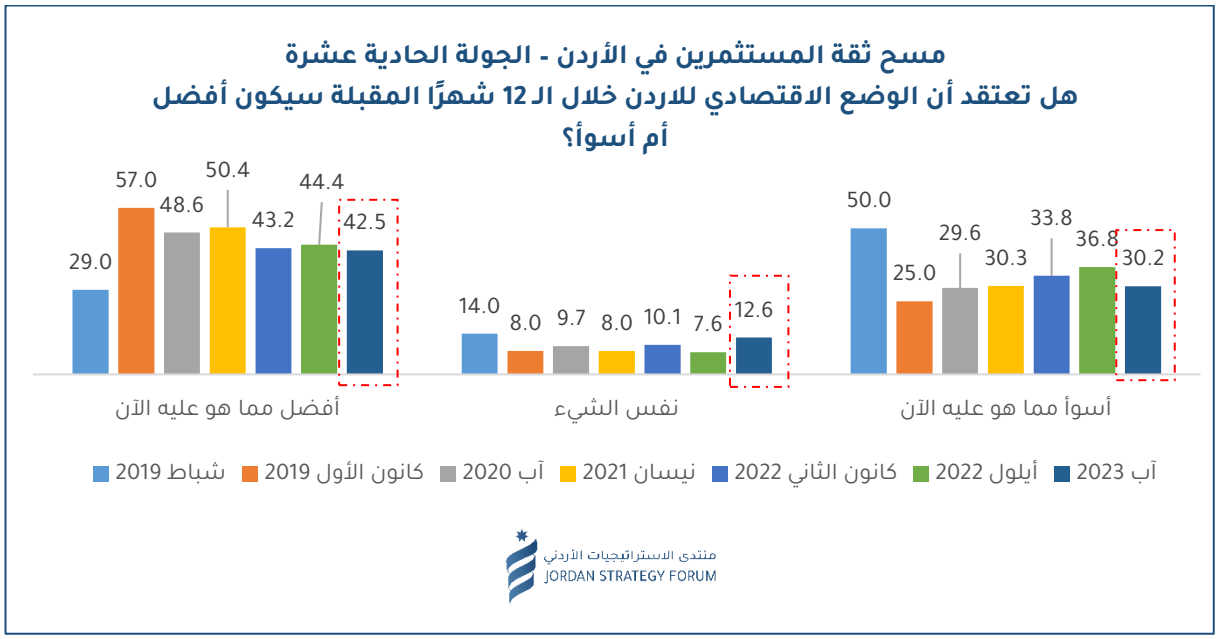

ولمعرفة مدى تأثر المستثمرين محليًّا بالأحداث العالمية، تم سؤالهم فيما إذا واجهت أعمالهم أيّ معيقات تتعلق بسلاسل التوريد، إذ أشار نحو 21.2% من المستثمرين إلى أن أعمالهم قد تضررت نتيجة ذلك. وفي ذات السياق تم سؤالهم حول ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، فقد أ**شار الغالبية منهم (73.1%) إلى أن أعمالهم قد تأثرت جراء الزيادة في الأسعار،** مما قد ينعكس سلبًا على أسعار السلع والمنتجات في المستقبل القريب. وهو ما أكدته توقعات المستثمرين حول **زيادة أسعار مدخلات الإنتاج خلال الـ 6 أشهر القادمة،** وبنسبة **52.1% من المستجيبين.**

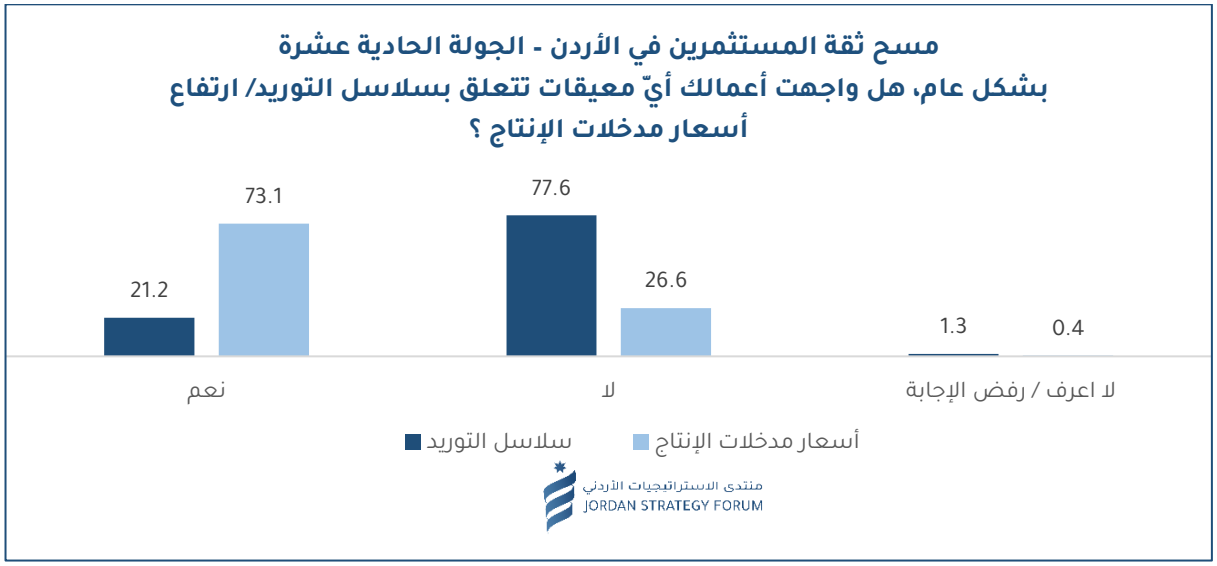

وفيما يتعلق بآراء المستثمرين حول كيفية تعاملهم مع الارتفاع المتوقع بالأسعار؛ أظهرت نتائج المسح **أن 21.9% من المستثمرين يفكرون في زيادة سعر المنتج في حال ارتفعت أسعار مدخلات الإنتاج.** كما أشار 19.5% من المستثمرين إلى أنهم سيقومون **بإغلاق أعمالهم أو تصفيتها**. في حين أشار 17.3% من المستثمرين إلى أنهم سيلجؤون إلى **تقليص حجم أعمالهم التجارية**، وما نسبته 9.7% إلى **تسريح حجم العمالة أو تخفيضها**.

ولتشكيل صورة أوضح لدى الحكومة حول المعيقات التي تحد المستثمرين من توسيع أعمالهم، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بسؤالهم حول ذلك، حيث **أشار 21.4% من المستثمرين إلى أن ارتفاع الضرائب** هو أحد أبرز المعيقات. في حين أشار **10.1% إلى ارتفاع كلف مدخلات الإنتاج**، بينما يرى **9.2%** من المستثمرين أن **تقلب التشريعات** يضر بأعمالهم.

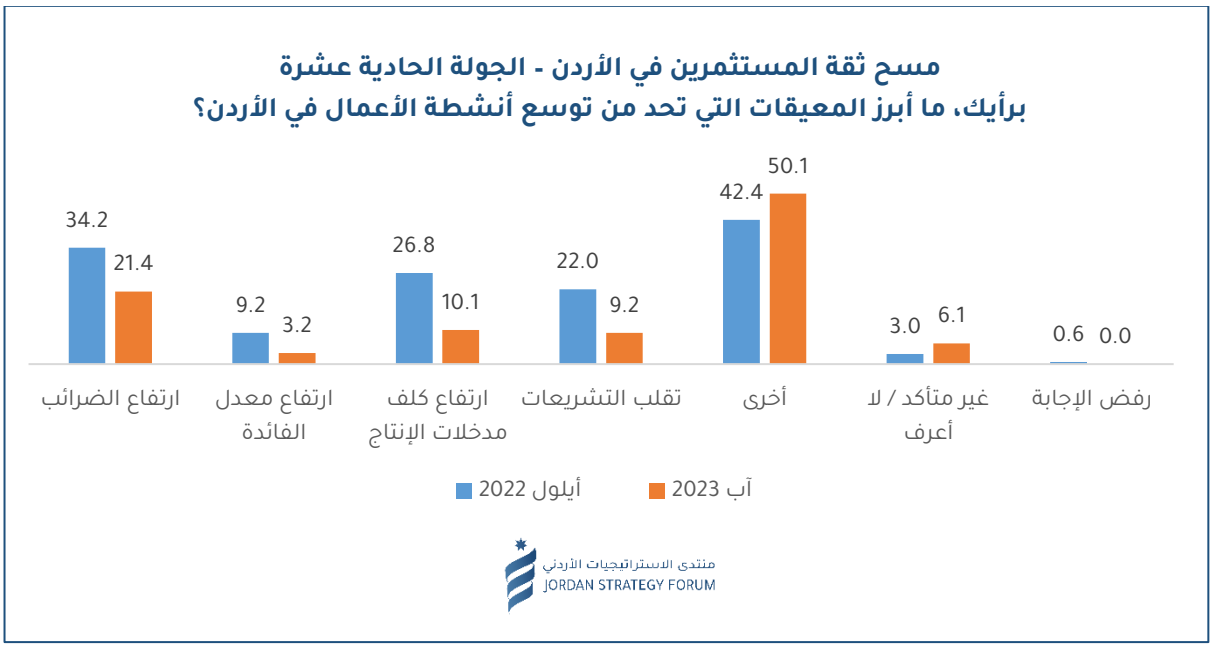

وعن المعيقات الأخرى، التي شكلت ما نسبته 50.1% من إجمالي الإجابات، يرى المستثمرون أن **الأوضاع الاقتصادية الصعبة وتراجع القوة الشرائية هي أحد الأسباب الرئيسة التي تحد من توسع أنشطة أعمالهم**، يليها الإجراءات الحكومية المعقدة وغير المحفزة.

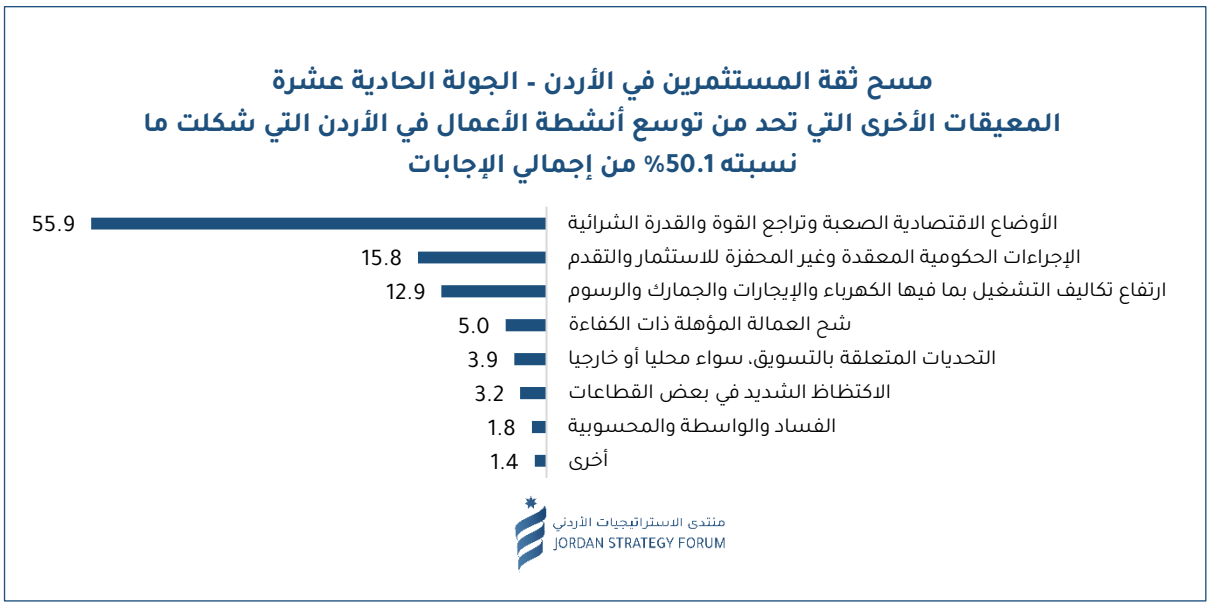

مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة الحادية عشرة

نظرة القطاع الخاص إلى الحالة الاقتصادية في الأردن

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

كيف تصف وضع الأردن الاقتصادي في العام (2023) مقارنة بالعام (2022)؟

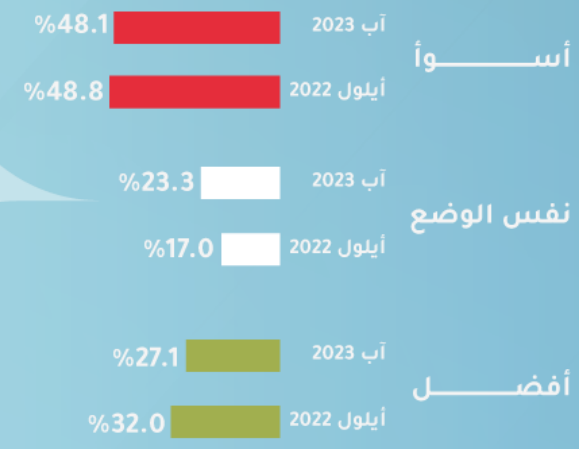

كيف تصف حجم تعامل شركتك في العام (2023) مقارنة بالعام (2022)؟

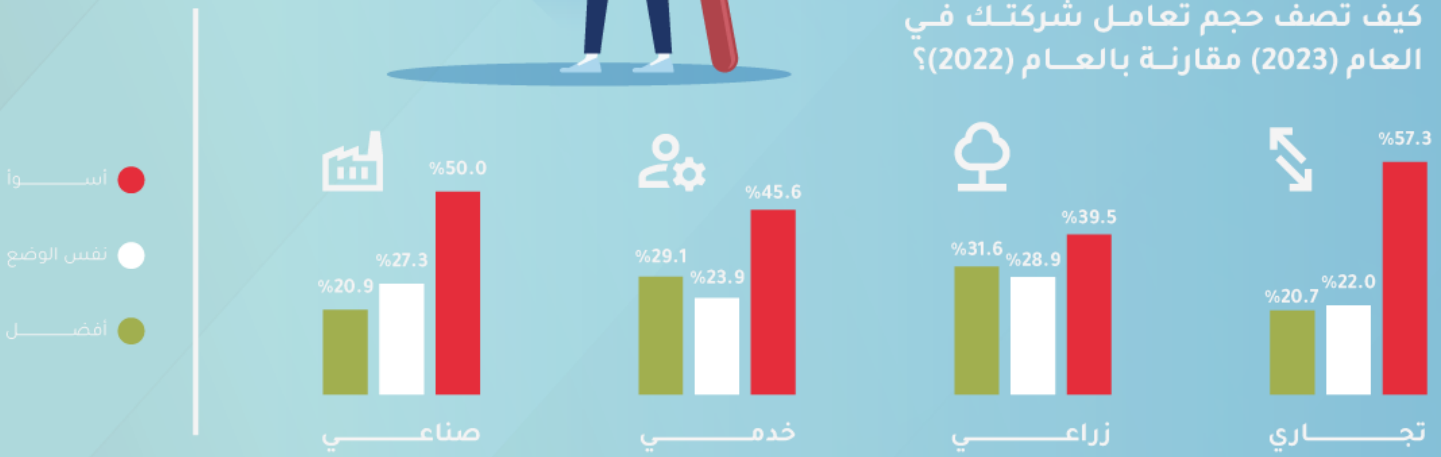

%77.6

من المستثمرين لم يواجهوا أية معيقات تتعلق بسلاسل التوريد.

%73.1

من المستثمرين قد تأثرت أعمالهم جراء زيادة أسعار مدخلات الإنتاج.

%42.5

من المستثمرين يرون بأن الوضع الاقتصادي سيكون أفضل مما هو عليه الآن خلال الفترة القادمة.

المصدر: مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة الحادية عشرة - منتدى الاستراتيجيات الأردني

التاريخ: تشرين الأول 2023

المحور الثاني: البيئة الاستثمارية في الأردن

في هذا المحور، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بطرح أسئلة لمعرفة وتقييم العوامل المؤثرة في البيئة الاستثمارية في الأردن، ودورها في جذب الاستثمارات الجديدة والحفاظ عليها.

وفي هذا السياق، أظهرت النتائج أن **النسبة العليا من المستثمرين (61.4%) ما زالت ترى أن البيئة الاستثمارية غير مشجعة**، رغم انخفاض هذه النسبة بواقع 3.6 نقاط مئوية مقارنة بالجولة السابقة (64.0%). كما انخفضت أيضًا نسبة المستثمرين الذي يرون أن البيئة الاستثمارية في الأردن مشجعة من 32.6% من المجيبين إلى 30.9% في الجولة الحالية، فيما امتنع البقية عن الإجابة عن هذا السؤال.

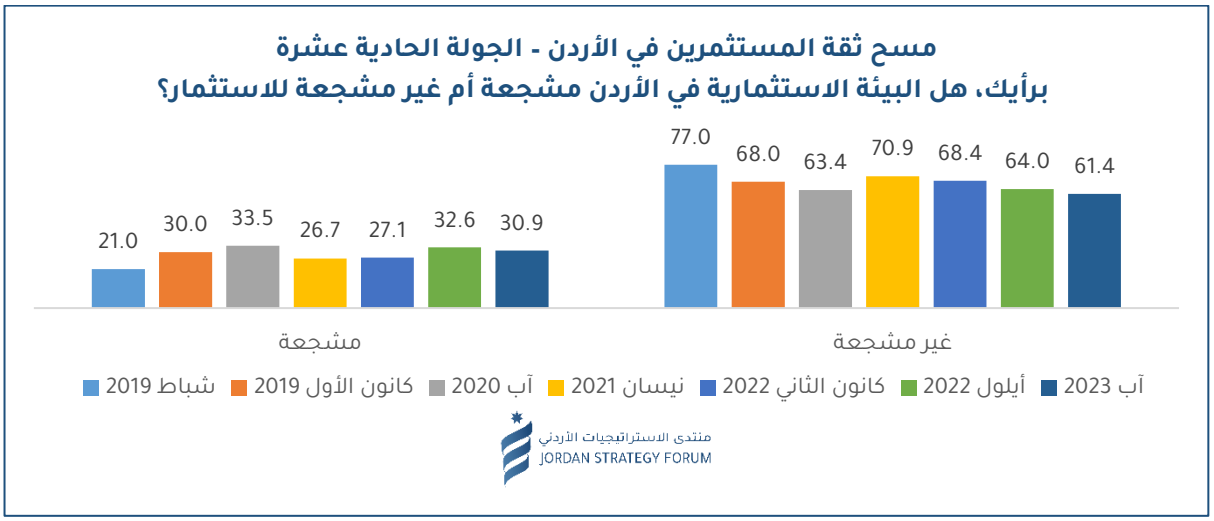

وبالنظر إلى الأسباب التي عزت بالمستثمرين إلى وصف البيئة الاستثمارية في الأردن بأنها غير مشجعة، فقد **أرجع ما يزيد على 30% من المستثمرين إلى ارتفاع الأسعار والضرائب، وكلف التشغيل، والفوائد البنكية**. فيما أشار 27.5% من المستثمرين إلى أن السبب في ذلك يعود إلى سوء الأوضاع الاقتصادية، وقلة السيولة، وتراجع القوة الشرائية.

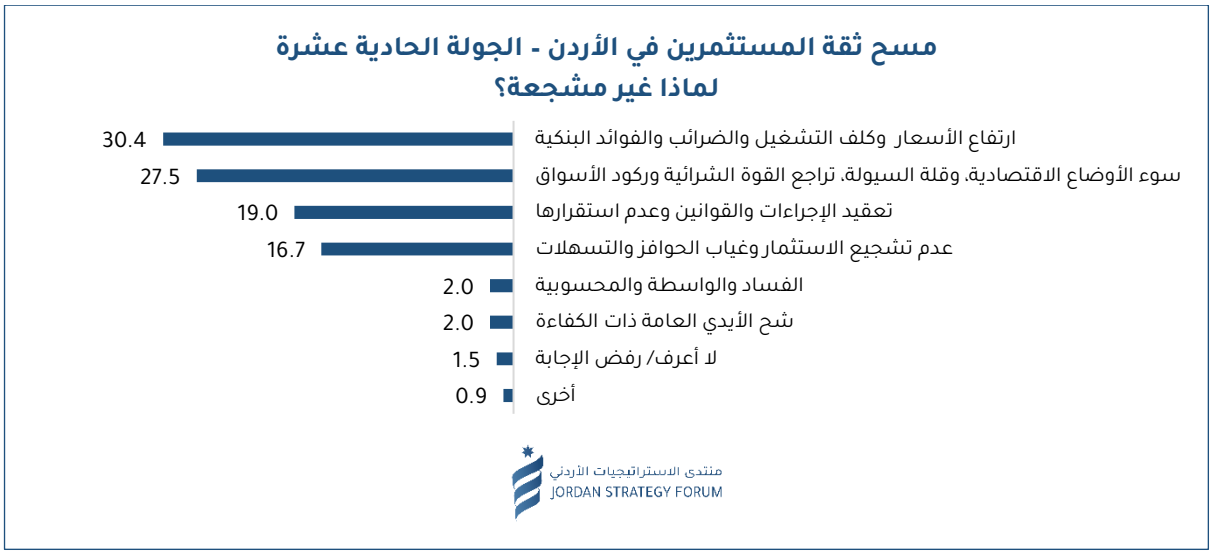

وفيما يتعلق بتوجه المستثمرين نحو نقل أعمالهم إلى خارج الأردن، **أشار غالبيتهم إلى أنهم لا يفكرون بذلك،** وبنسبة 69.7% من إجمالي المستجيبين.

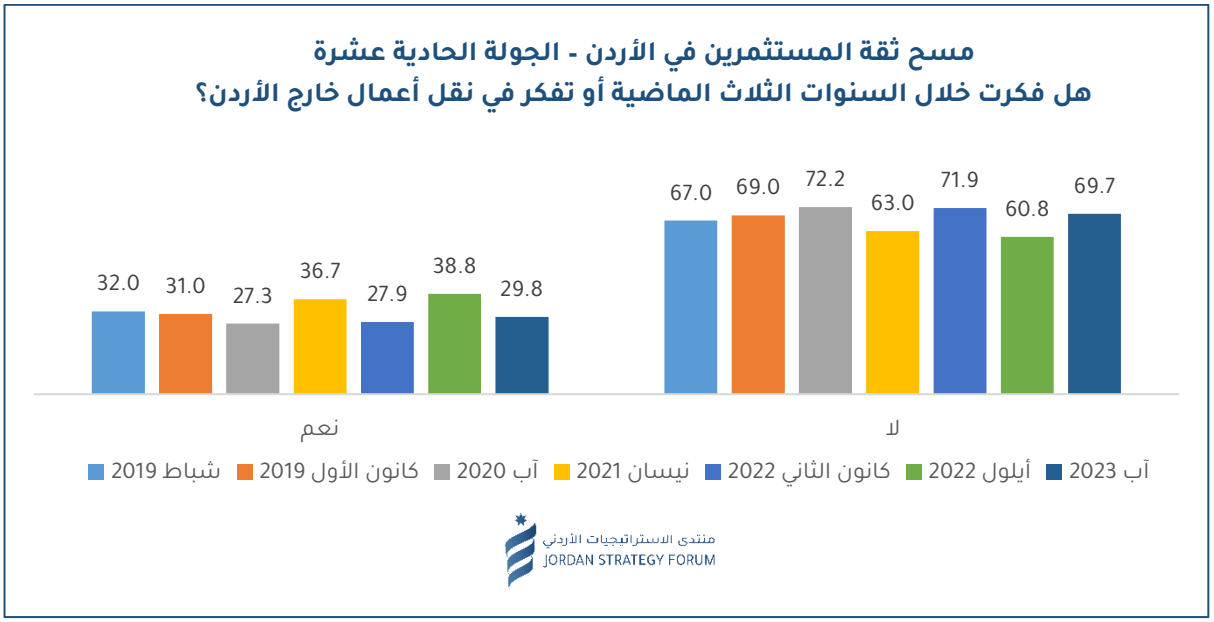

وتبين نتائج المسح أن **المستثمرين في الشركات التي توظف (51 عاملًا فأكثر) شكلوا النسبة العليا (58.8%)** ممن فكروا في نقل أعمالهم إلى خارج الأردن. وقد تمثلت الأسباب الرئيسة وراء ذلك، **بسوء الأوضاع الاقتصادية في الأردن**، و**جاذبية البيئة الاستثمارية في الخارج**.

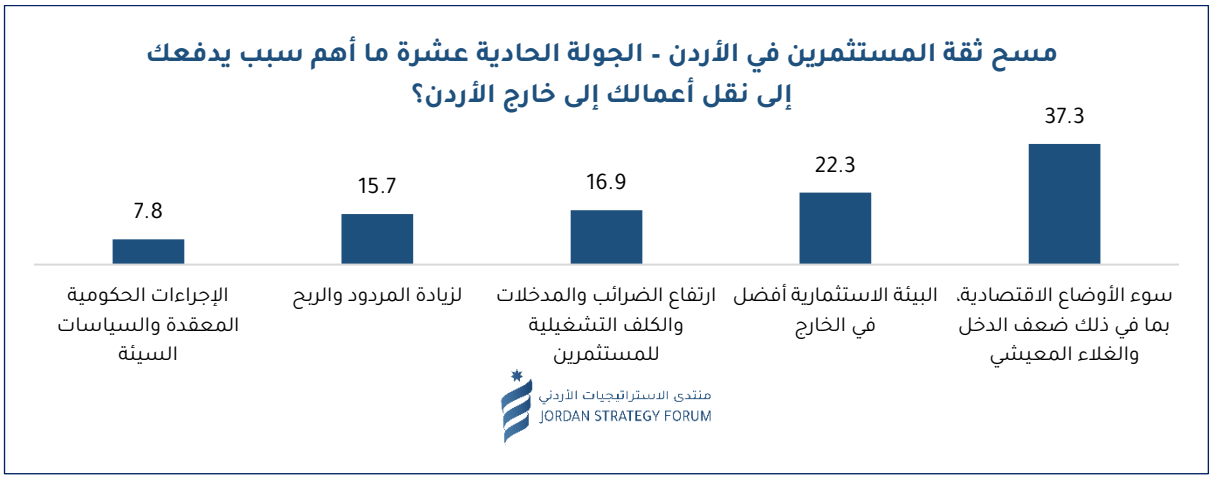

كما أظهرت النتائج أن **هناك تفاؤلًا من المستثمرين بنسبة 59.8% حول تحسن مستوى مبيعاتهم** خلال العام القادم، مقارنة بالجولة السابقة. وقد أكد ذلك انخفاض نسبة المستجيبين الذين يتوقعون تراجعًا بمستوى مبيعاتهم من 36.6%، إلى 31.1% في الجولة الحالية.

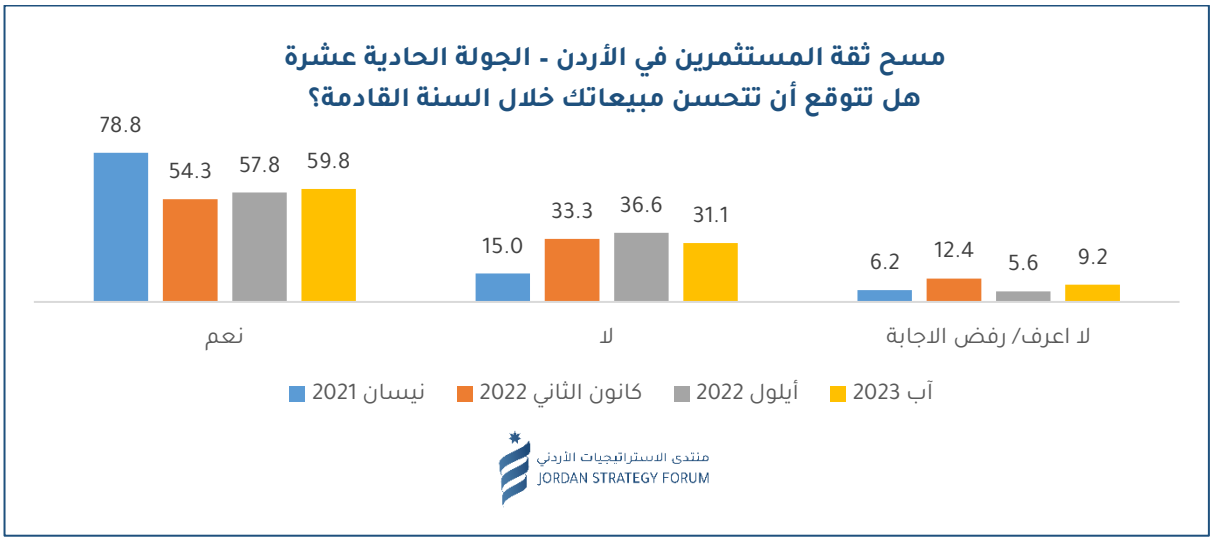

وبالنظر إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ فقد **أشارت النتائج إلى تفاؤل معظم القطاعات بزيادة المبيعات للعام القادم** وبنسب متقاربة (القطاع الزراعي 63.2%، القطاع الخدمي 62.1%، القطاع الصناعي 58.2%)، فيما أظهر القطاع التجاري درجة أقل من التفاؤل (51.2%).

وعند تصنيف إجابات المستثمرين بحسب حجم المنشأة؛ يلاحظ أن الشركات التي توظف 51 عاملًا فأكثر، كانت الأكثر تفاؤلًا بتحسن مستوى مبيعاتها خلال العام القادم وبنسبة (88.2%).

أما فيما يتعلق بقيام المستثمرين بتوسيع أعمالهم أو تقليصها خلال العام 2023. فقد أظهرت نتائج المسح أن النسبة العليا من المستثمرين (52.6%) قد حافظوا على أعمالهم كما هي. في حين **ارتفعت، بهامش قليل، نسبة من قاموا بتوسيع أعمالهم من المستثمرين.**

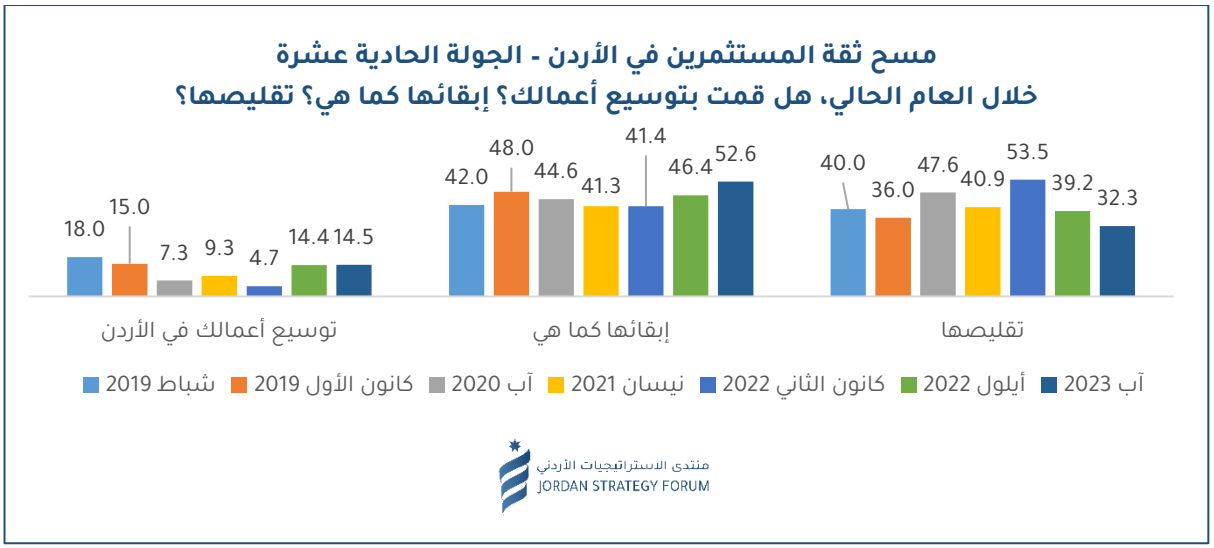

وبالنظر إلى أحجام الشركات، فقد **كانت الشركات التي توظف ما بين 11-50 عاملًا هي الأكثر توسعًا لأعمالها**، وبنسبة 32.5% من المستثمرين في هذه الفئة، في حين أن الشركات الصغيرة هي الأقل توسعًا في أعمالها وبنسبة 12.6% فقط.

وعند سؤال المستثمرين عن **مدى إقبال الشركات المسجلة في الأردن على الإدراج في سوق عمان المالي،** كانت النسبة الكبرى من الإجابات (61%) تفيد **بعدم المعرفة حول الإدراج.** في حين رأى ما نسبته 22.8% من المستجيبين أنه لا يوجد إقبال، بينما رأى 16.2% أنه يوجد إقبال.

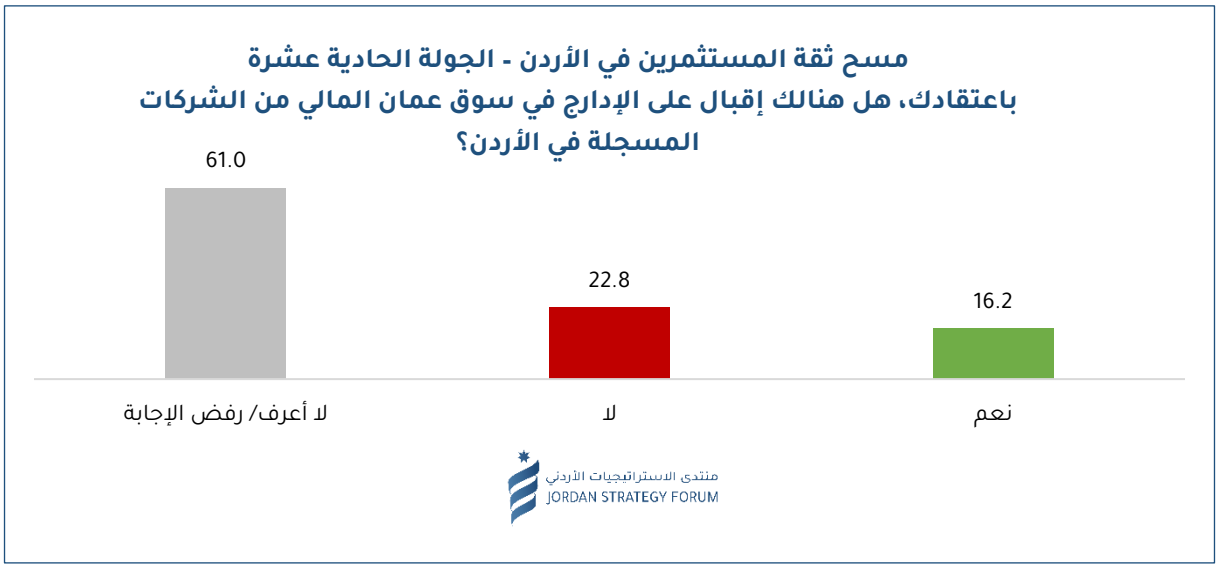

وقد كان **ضعف الثقة في بورصة عمان** أهم الأسباب وراء عدم الإدراج، وبنسبة 31.5% من المستجيبين. إضافة إلى أن معظم الشركات صغيرة ولا ترى لها مجالًا للإدراج (9.4%).

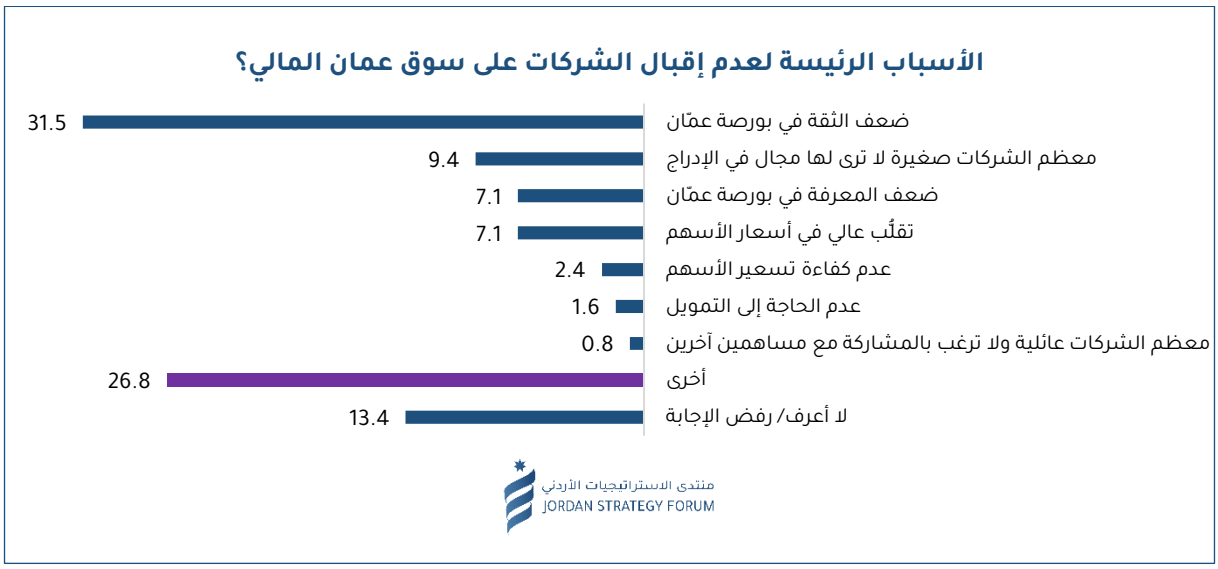

ويوضح الشكل التالي الأسباب الأخرى وراء عدم الإقبال على الإدراج، التي شكلت 26.8% من إجمالي الإجابات.

أسباب أخرى (شكلت ما نسبته 26.8% من إجمالي الإجابات)

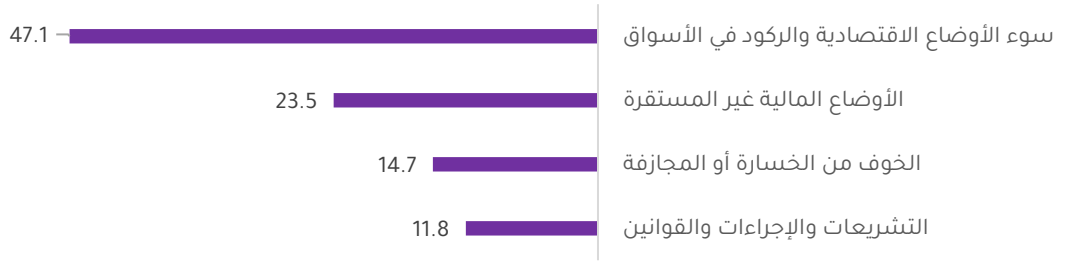

أما فيما يتعلّق بفكرة توجههم نحو **الإدراج في سوق عمان المالي مستقبلًا**، فقد أبدت معظم الشركات (68.9%) عدم رغبتها في ذلك. وتكمن الأسباب برأيهم وراء ذلك، كون شركاتهم غير جاهزة للإدراج، أو أنهم لا يملكون المعرفة الكافية حول الموضوع، في حين تنوعت باقي الإجابات بعدم القناعة بجدوى الإدراج، أو عدم الثقة بالبورصة، وغيرها.

مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة الحادية عشرة
الأسباب الرئيسة لرفض فكرة إدارج الشركة في سوق عمان المالي؟

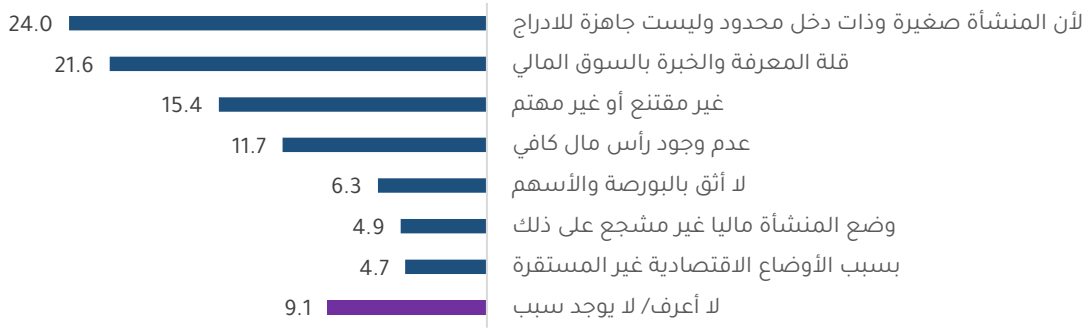

مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة الحادية عشرة

نظرة القطاع الخاص إلى البيئة الاستثمارية في الأردن

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هل البيئة الاستثمارية في الأردن مشجعة؟

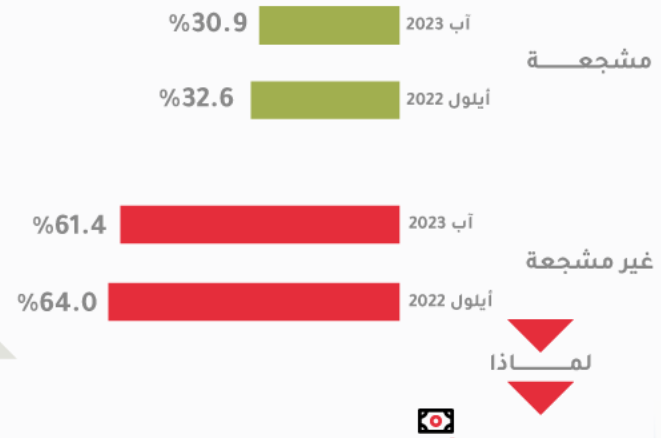

لماذا

- ارتفاع الأسعار وكلف التشغيل والضرائب والفوائد البنكية
- سوء الأوضاع الاقتصادية وقلة السيولة، وتراجع القوة الشرائية وركود الأسواق
- تعقيد الإجراءات والقوانين وعدم استقرارها
- ضعف تشجيع الاستثمار وغياب الحوافز والتسهيلات
- الفساد والواسطة والمحسوبية
- قلة الأيدي العاملة ذات الكفاءة

%69.7

من المستثمرين **لم يفكروا** بنقل أعمالهم خارج الأردن خلال السنوات الثلاث الماضية

%68.9

من المستثمرين لا يرغبون في **إدراج شركاتهم في بورصة عمان مستقبلاً**

لماذا

- ضعف الثقة في بورصة عمّان
- معظم الشركات صغيرة لا ترى لها مجال في الإدراج
- قلة المعرفة في بورصة عمّان
- سوء الوضع الاقتصادي والركود في الأسواق
- التقلب العالي في أسعار الأسهم
- عدم الحاجة إلى التمويل
- معظم الشركات عائلية ولا ترغب بالمشاركة مع مساهمين آخرين
- الأوضاع المالية غير المستقرة

المصدر: مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة الحادية عشرة - منتدى الاستراتيجيات الأردني

التاريخ: تشرين الأول 2023

المحور الثالث: تطورات بيئة الأعمال والإجراءات الحكومية الاقتصادية

يقوم هذا المحور بطرح أسئلة لتقييم وجهة نظر المستثمرين حول الإجراءات الحكومية المتخذة لدعم الاقتصاد الأردني، وسؤالهم عن مدى رضاهم عن هذه الإجراءات، إضافة إلى مدى تطور بيئة الأعمال.

وعليه، فقد قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بسؤال المستثمرين حول مدى معرفتهم بقانون تنظيم البيئة الاستثمارية لعام 2022، إذ أشارت النتائج إلى أن النسبة العليا (89%) من المستثمرين لا يعلمون بالقانون الجديد، في حين أشار ما نسبته 9.7% فقط إلى أنهم على دراية به.

وعند سؤال المستثمرين الذين لديهم معرفة بالقانون (9.7% من المستجيبين) حول مدى مساهمة القانون في جذب المزيد من الاستثمارات، **أشار 46.3% منهم إلى أن القانون سيساهم في جذب الاستثمارات**، كما يشير الرسم البياني أدناه.

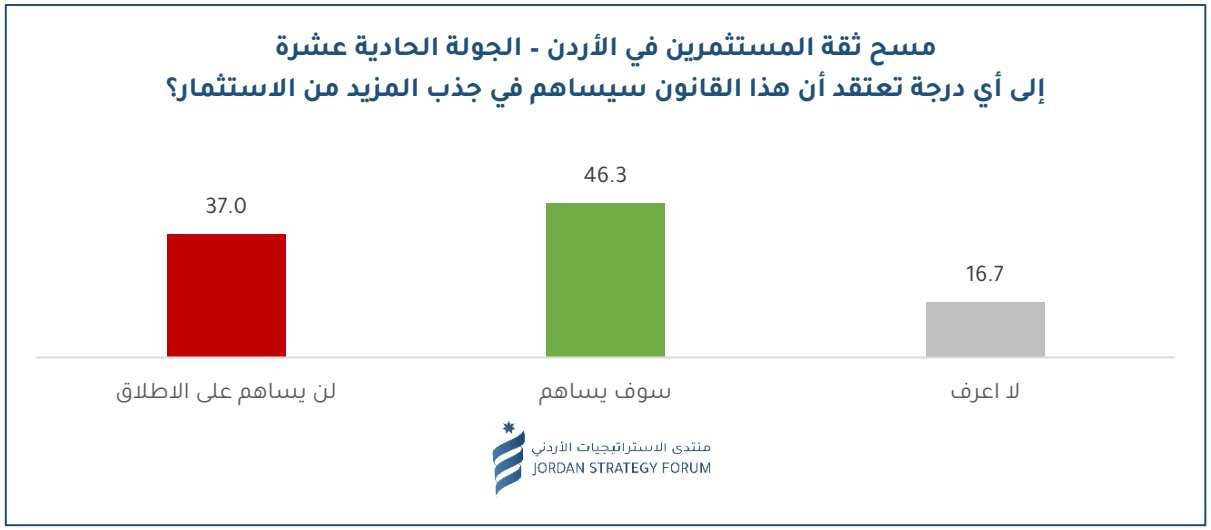

وحول الإجراءات المطلوبة من الحكومة لجذب المزيد من الاستثمارات، **أشار 33.9% من المستثمرين إلى ضرورة تخفيض الضرائب والجمارك والأسعار وتحسين الرواتب، بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات ومكافحة الفساد والواسطة**.

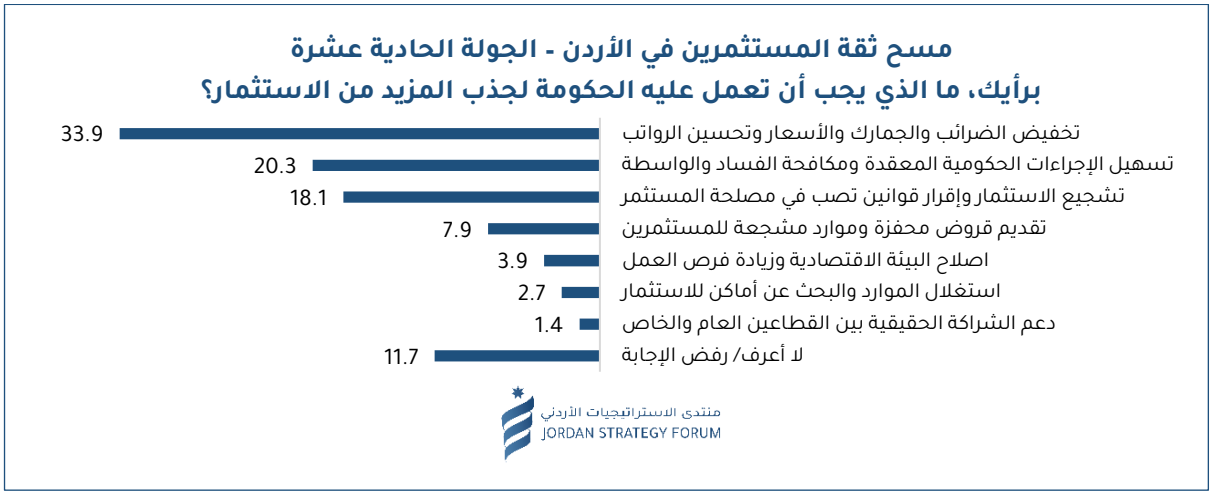

في حين يرى نصف المستثمرين تقريبًا أن **الجهود المبذولة لجذب الاستثمار غير مرضية**، بينما كانت النسبة العليا من المستثمرين (47%) راضون عن أداء الحكومة **فيما يتعلق بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.**

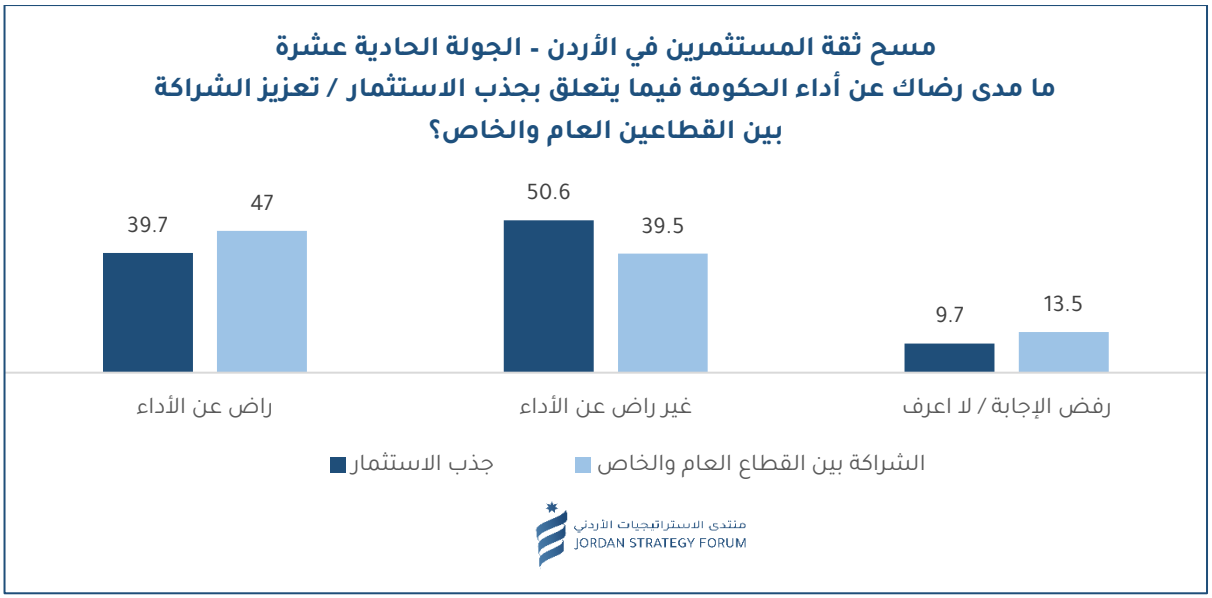

وفي سياق آخر، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بسؤال المستثمرين حول تعيينهم لخريجين جدد خلال الـ 12 شهرًا الماضية، أشار **80.6% من المستثمرين إلى أنهم لم يعينوا خريجين جددًا**. مما قد يفاقم من تحدي معدلات البطالة المرتفعة بين فئة الشباب وحملة الشهادات الجامعية.

وبالنظر إلى الشركات الأكثر توظيفًا للخريجين الجدد (19.1%) بحسب حجم المنشأة، تشير نتائج المسح إلى أن **الشركات الصغيرة كانت هي الأقل توظيفًا خلال الـ 12 شهرًا الماضية.**

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة الحادية عشرة

نظرة القطاع الخاص إلى تطور بيئة الأعمال والإجراءات الحكومية الاقتصادية

%47.0

من الشركات راضية عن أداء الحكومة فيما يتعلق **بتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص.**

%39.7

من الشركات راضية عن أداء الحكومة فيما يتعلق **بجذب الاستثمار.**

ماذا يجب أن تعمل الحكومة

لجذب المزيد من الاستثمار؟ (أعلى 4 إجابات)

تخفيض الضرائب والجمارك والأسعار وتحسين الرواتب	%33.9
تسهيل الإجراءات الحكومية المعقدة ومكافحة الفساد والواسطة	%20.3
تشجيع الاستثمار وإقرار تشريعات تراعي مصلحة المستثمر	%18.1
تقديم قروض وحوافز مشجعة للمستثمرين	%7.9

المصدر: مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة الحادية عشرة - منتدى الاستراتيجيات الأردني

التاريخ: تشرين الأول 2023

المحور الرابع: رؤية التحديث الاقتصادي

في هذا المحور قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بطرح بعض الأسئلة لمعرفة آراء المستثمرين حول وجود أي تغيير ملموس بعد مرور عام على بدء تنفيذ مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي.

وقد كان **هنالك تفاؤل من المستثمرين حيال تنفيذ مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي**. إذ أشار 37.8% من المستثمرين في إجاباتهم إلى وجود تغيير إيجابي بعد مرور عام على بدء التنفيذ.

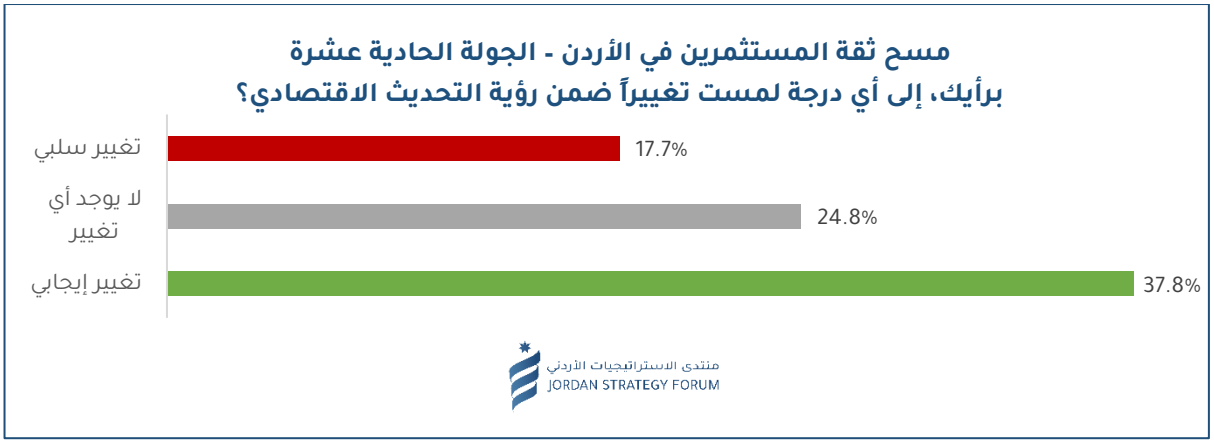

ملحوظة: النسب المتبقية لتمام المئة، هي الإجابات ضمن خيار "لا أعرف"، وقد حذفت للتبسيط.

وقد تفاوتت الإجابات وفق المحركات الرئيسة للرؤية: الصناعات عالية القيمة، الريادة والإبداع، الأردن وجهة عالمية، نوعية الحياة، الموارد المستدامة، الخدمات المستقبلية، بيئة مستدامة. إذ لمس المستثمرون تغييرًا إيجابيًّا أعلى في محرك الأردن وجهة عالمية، ومن ثم محرك الخدمات المستقبلية. في حين جاء محركا الموارد المستدامة، ونوعية الحياة الأقل من حيث التغيير.

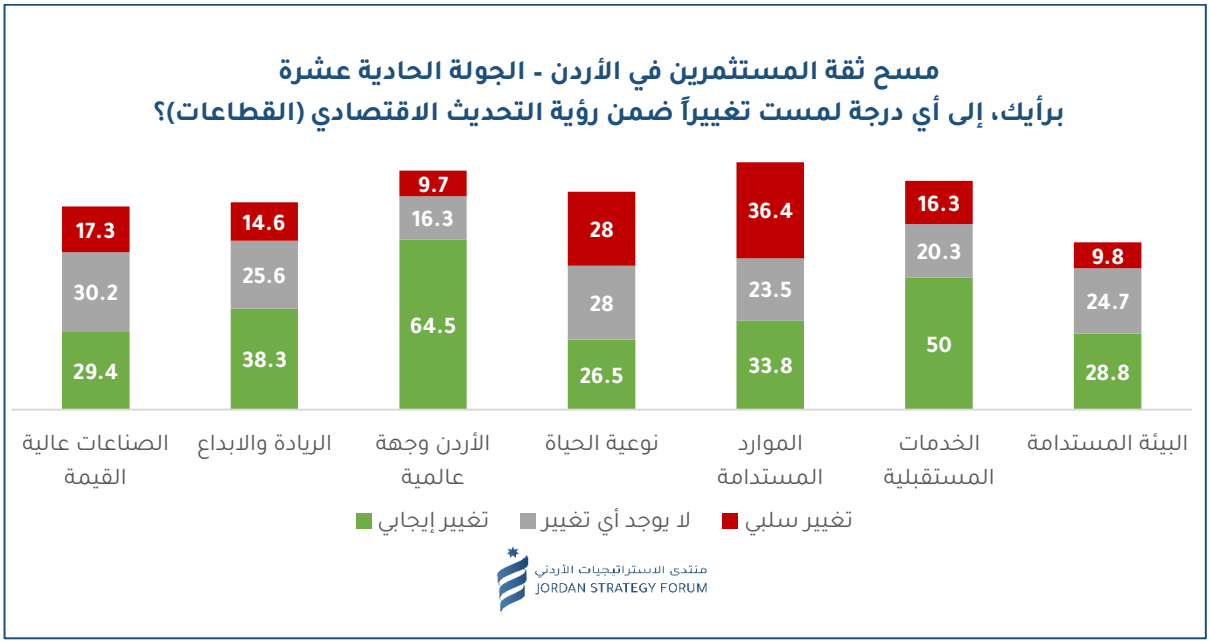

النتائج على مستوى محركات رؤية التحديث الاقتصادي والقطاعات المدرجة ضمنها:

- أشارت نتائج المسح إلى أن ما نسبته **30.2% من المستجيبين لم يلمسوا في العام الأول من التنفيذ أي تغيير ضمن محرك الصناعات عالية القيمة.** وعلى المستوى القطاعي ضمن هذا المحرك، أجاب 29.4% من المستثمرين بأنهم قد لمسوا **تغييرًا إيجابيًّا، وبالأخص في قطاع الخدمات اللوجستية والنقل.** بينما يرى 17.3% من المستجيبين أن التغيير كان سلبيًّا.

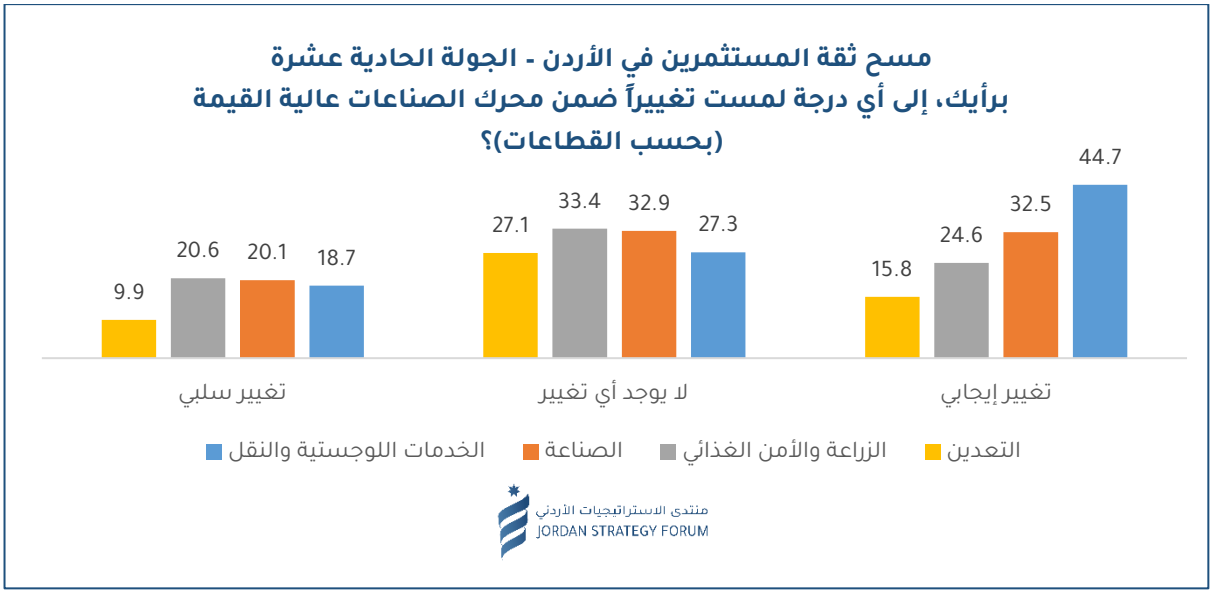

- أما فيما يخص **محرك الريادة والإبداع**، فقد أشار **38.3% من إجمالي المستجيبين إلى وجود تغيير إيجابي فيه. وعلى مستوى القطاعات ضمن هذا المحرك، فقد كان قطاع البيانات الأكثر تغييرًا بشكل إيجابي من وجهة نظر المستثمرين** (60.1% من إجمالي المستجيبين).

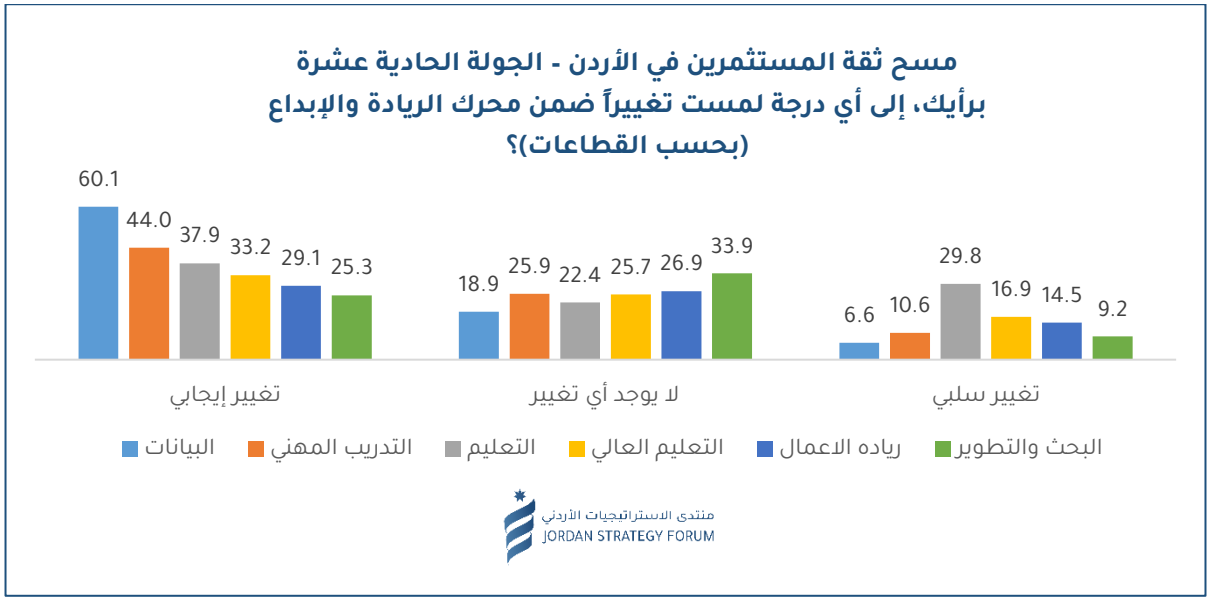

- وفيما يخص **محرك "الأردن وجهة عالمية"**، فقد أجاب ثلثا المستثمرين بأنهم قد لمسوا تغييرًا إيجابيًّا ضمن هذا المحرك - **يمكن القول: إن هذا المحرك هو الأعلى بين المحركات من حيث نسبة التغيير الإيجابي منذ إطلاق الرؤية** - خاصة وأن قطاع السياحة المندرج ضمن هذا المحرك، قد شهد ارتفاعًا بمعدل إيراداته بنسبة 41.3% خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2023، مقارنة بالفترة ذاتها العام السابق، ليصل إلى 3.65 مليار دينار.

- أما فيما **يتعلق بمحرك نوعية الحياة**، فقد انقسمت إجابات المستثمرين انقسامًا متساويًا تقريبًا بين من رأى أن هناك تغييرًا إيجابيًّا (26.5%)، أو عدم وجود أي تغيير (28%)، أو وجود تغيير سلبي (28%). وقد كان **التغيير الإيجابي، من وجهة نظر المستثمرين، ملموسًا في التنمية الحضرية أكثر منه في جودة الحياة**.

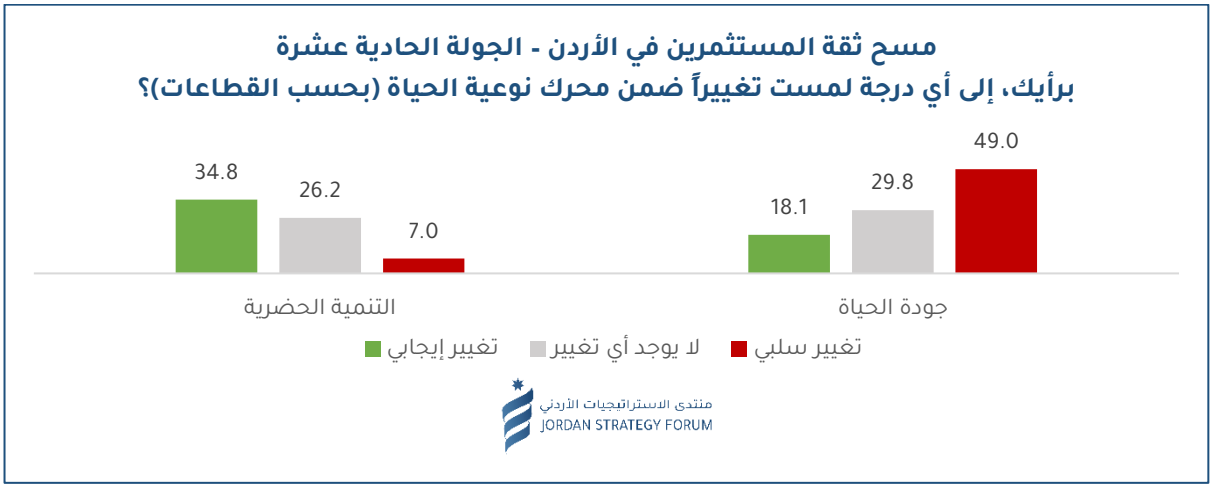

- وعلى صعيد **محرك الموارد المستدامة**، فقد كانت الإجابات أكثر ميلًا نحو وجود تغيير سلبي وبنسبة 36.4% بعد عام على إطلاق الرؤية. في حين رأى المستثمرون وبنسبة 33.8% من الإجابات أن هناك تغييرًا إيجابيًّا. **كما أشارت نتائج المسح إلى أن الشركات قد لمست تحسنًا جيدًا في قطاع الطاقة، بخلاف النظرة السلبية نحو قطاع المياه**.

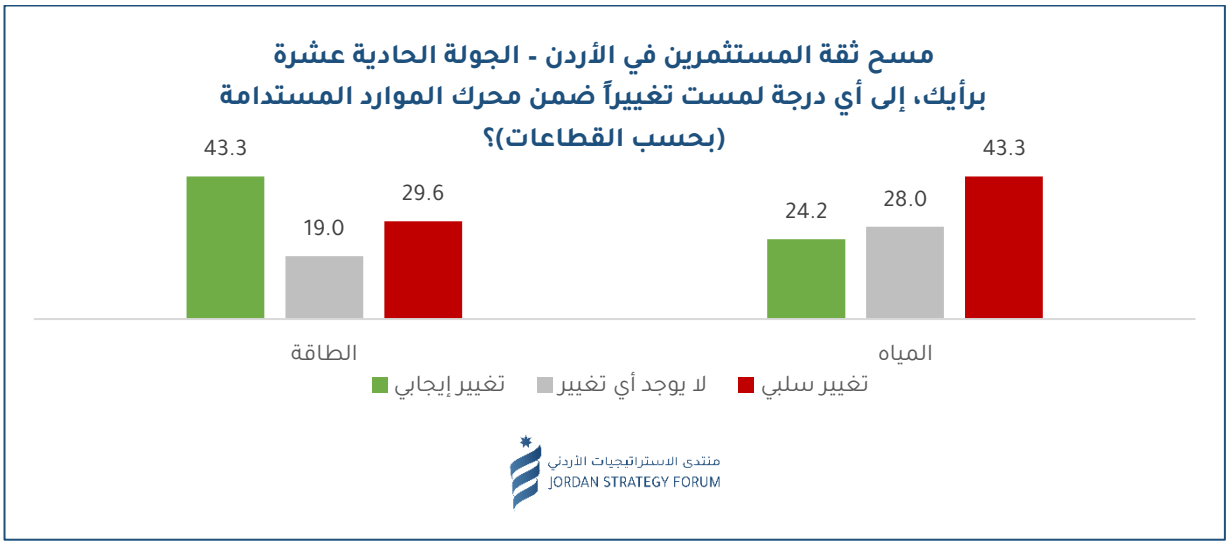

- أما فيما يخصّ **محرك الخدمات المستقبلية**، فقد قال نصف المستثمرين (50%) بوجود تغيير إيجابي ضمن هذا المحرك. إذ أشارت نتائج المسح، ضمن القطاعات المدرجة تحت هذا المحرك، إلى أن 74.5% من الشركات ترى أن هناك **تغييرًا إيجابيًّا في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا، تلاه قطاع التجارة والتجارة الإلكترونية**. فيما **جاء قطاعا الصناعات الإبداعية والرعاية الصحية كأقل القطاعات تغييرًا ضمن محرك الخدمات المستقبلية** من وجهة نظر الشركات المستجيبة للمسح.

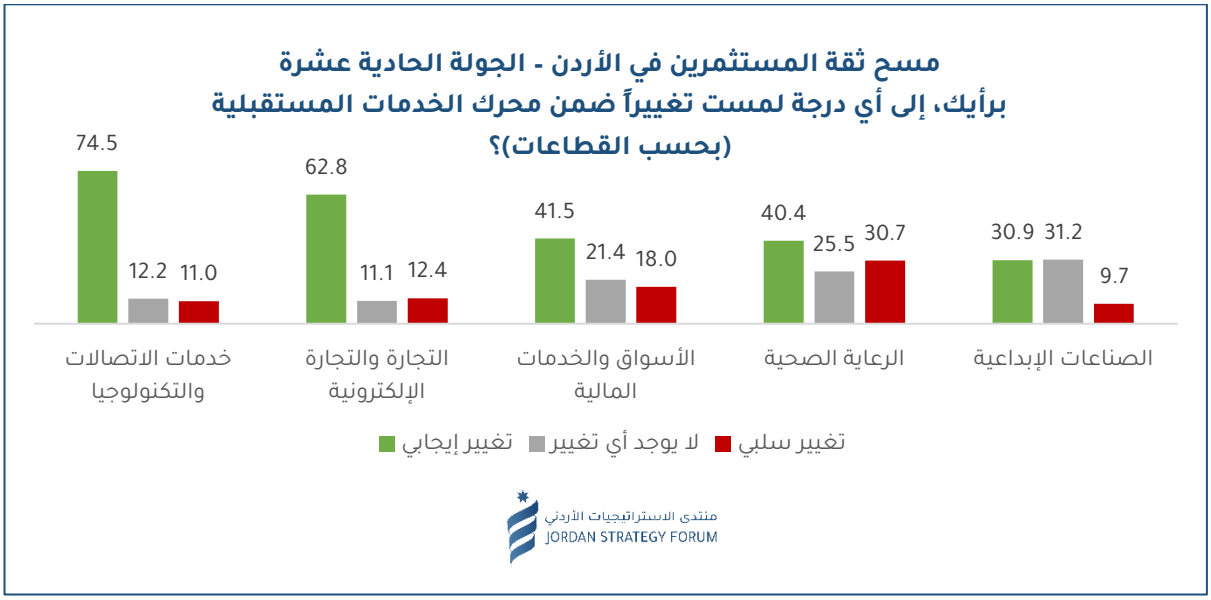

- وضمن **محرك البيئة المستدامة**، أجابت نسبة 28.8% من المستثمرين بأنها لمست تغييرًا إيجابيًّا في هذا المحرك. إلا أن ثلث المستثمرين أشاروا إلى عدم معرفتهم ما إذا كان هناك تغيير ضمن هذا المحرك، وبنسبة 36.7% من إجمالي المستجيبين. **وقد جاء التغيير الإيجابي الأكبر وفق القطاعات المدرجة تحت هذا المحرك، في قطاع الاقتصاد الأخضر**.

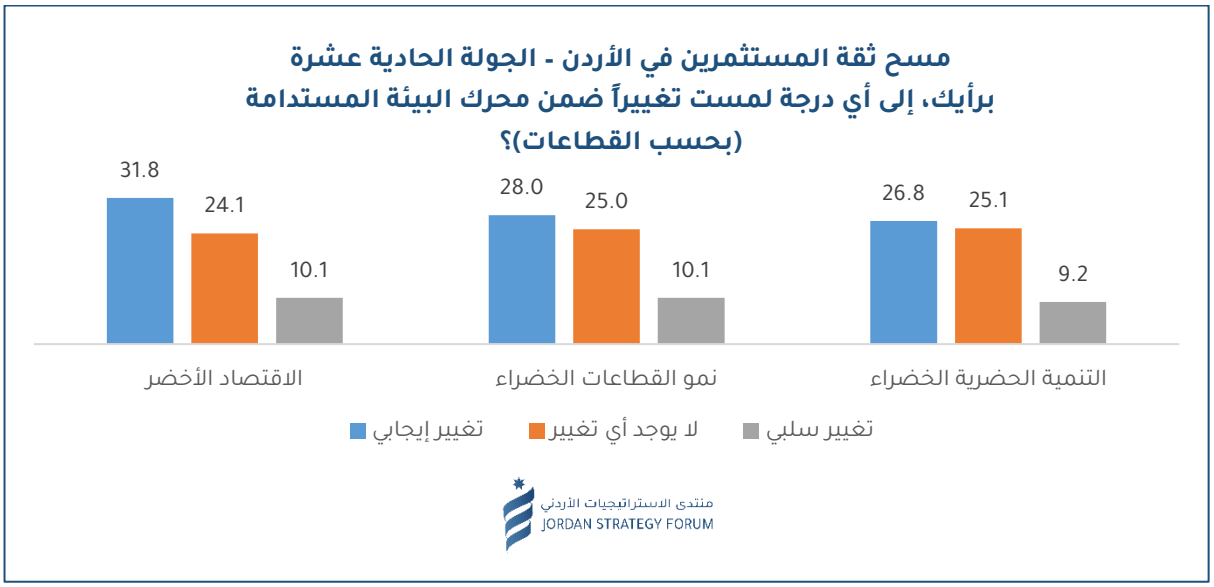

دور القطاع الخاص في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي

ولمعرفة ما إذا كان للقطاع الخاص دور في تحقيق مخرجات رؤية التحديث الاقتصادي؛ **أشار (75.9%) من المستثمرين إلى أن للقطاع الخاص دورًا في تحقيق الرؤية**. علمًا بأن هذه النسبة كانت فقط 27.9% في الجولة السابقة، مما يدل على **أن القطاع الخاص بدأ يدرك أهمية دوره في تنفيذ مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي**.

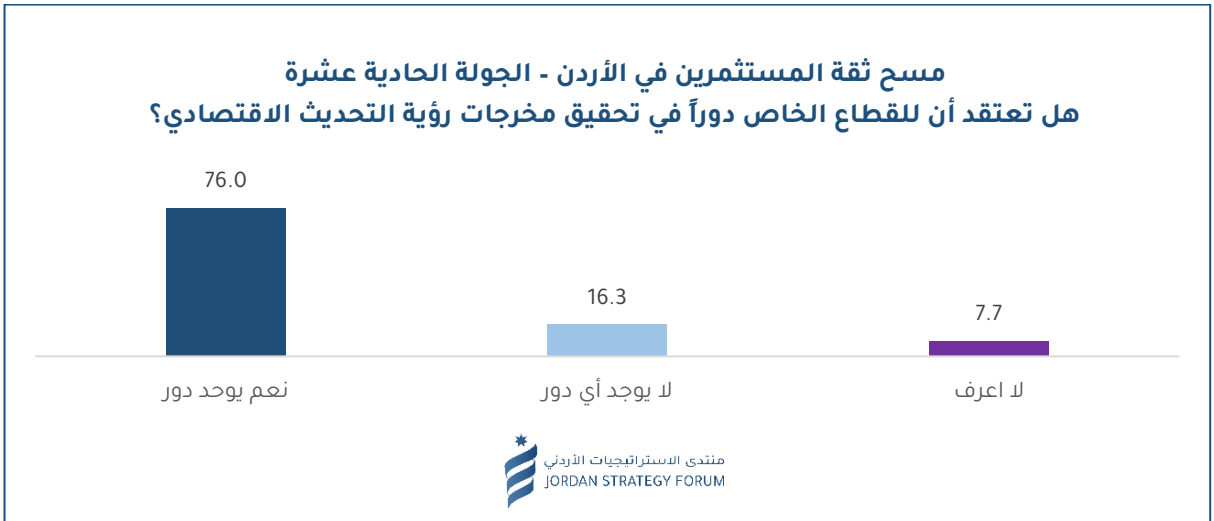

قطاعيًّا؛ تشير نتائج المسح إلى أن النسبة العليا من المستثمرين الذين لا يرون للقطاع الخاص دورًا في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي هم من القطاع الزراعي وبنسبة 36.8%. في حين ترى النسبة العليا من المستثمرين في **القطاع التجاري والخدمي والصناعي أن للقطاع الخاص دورًا كبيرًا في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي**، وبنسبة 65.9%، و63%، و55.5% من الإجابات على التوالي.

كما تم سؤال المستثمرين حول **طبيعة الدور الفعال الذي من المتوقع أن يلعبه القطاع الخاص في تحقيق مخرجات رؤية التحديث الاقتصادي**، فقد أشار ما نسبته 58.5% من إجمالي

الشركات المستجيبة إلى أن دور القطاع الخاص يكمن في "الاستثمار في مشاريع جديدة وقائمة"، فيما أشار ما نسبته 55.2% من إجمالي المستجيبين إلى دوره المُهمّ في "توظيف الأردنيين".

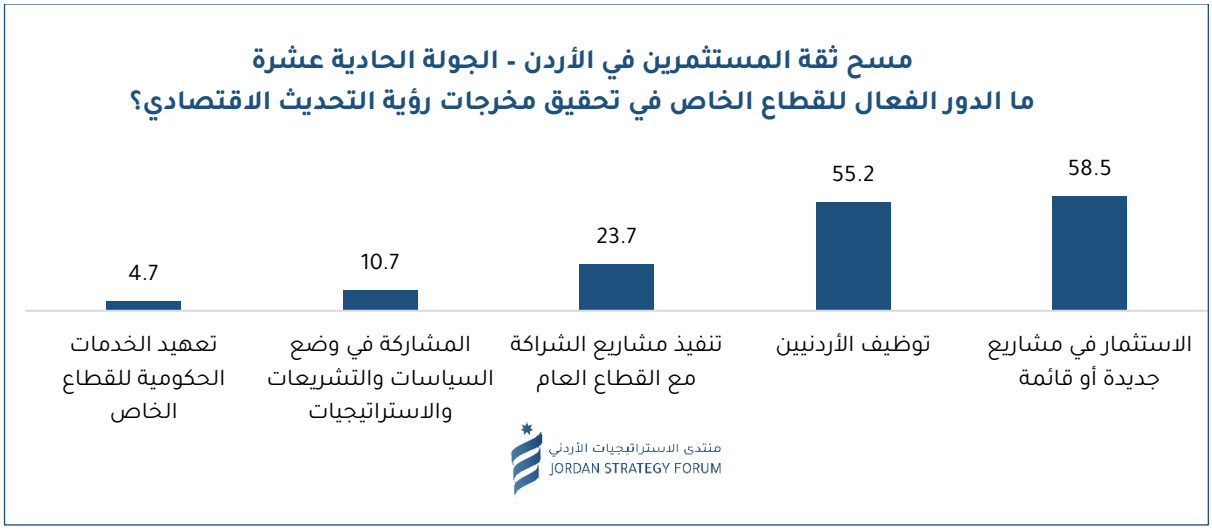

ويلاحظ من نتائج المسح، أن **القطاع التجاري هو صاحب الأولوية في توظيف الأردنيين والاستثمار ضمن مشاريع جديدة وقائمة** وفقًا لإجابات الشركات. في حين يرى المستجيبون أن **القطاعين الزراعي والصناعي لهما الدور الأكبر في تنفيذ مشاريع الشراكة مع القطاع العام**.

وعند سؤال المستثمرين حول **ما هو المطلوب من الحكومة لتسهيل الدور المتوقع من القطاع الخاص في تحقيق مخرجات رؤية التحديث الاقتصادي،** أجاب ما نسبته 33.1% من إجمالي المستثمرين بضرورة تخفيض الضرائب والرسوم وتوفير الإعفاءات الجمركية.

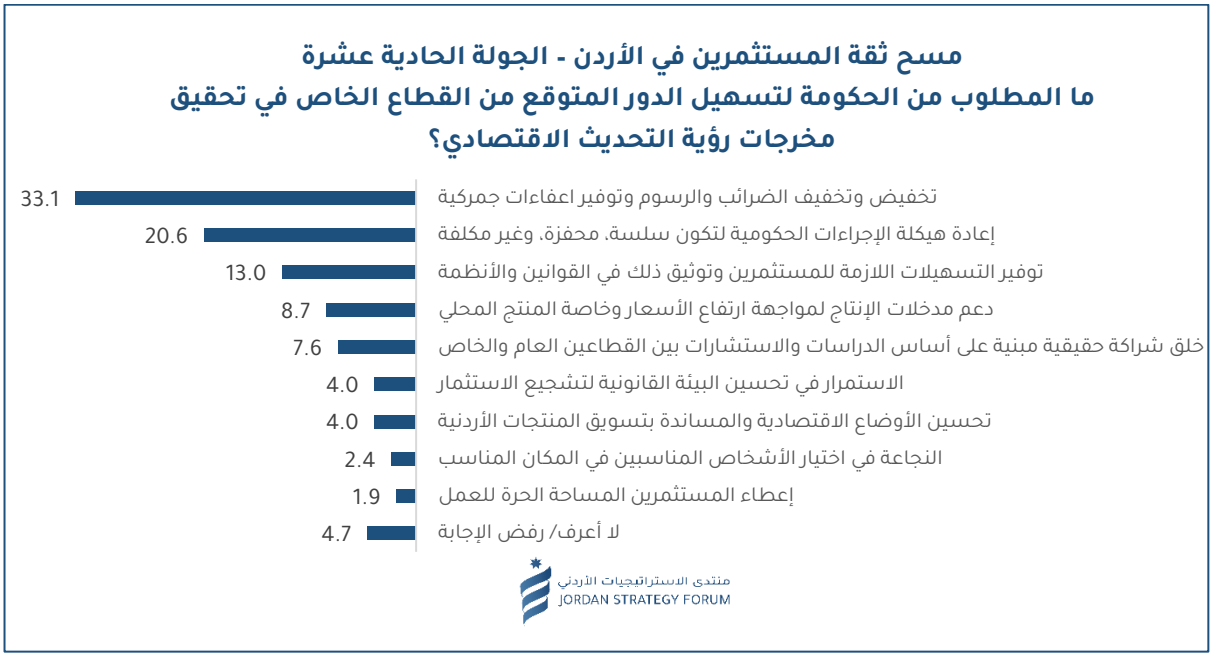

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة الحادية عشرة

نظرة القطاع الخاص لرؤية التحديث الاقتصادي بعد مرور عام على الاطلاق

إلى أي درجة لمست تغييراً ضمن رؤية التحديث الاقتصادي؟

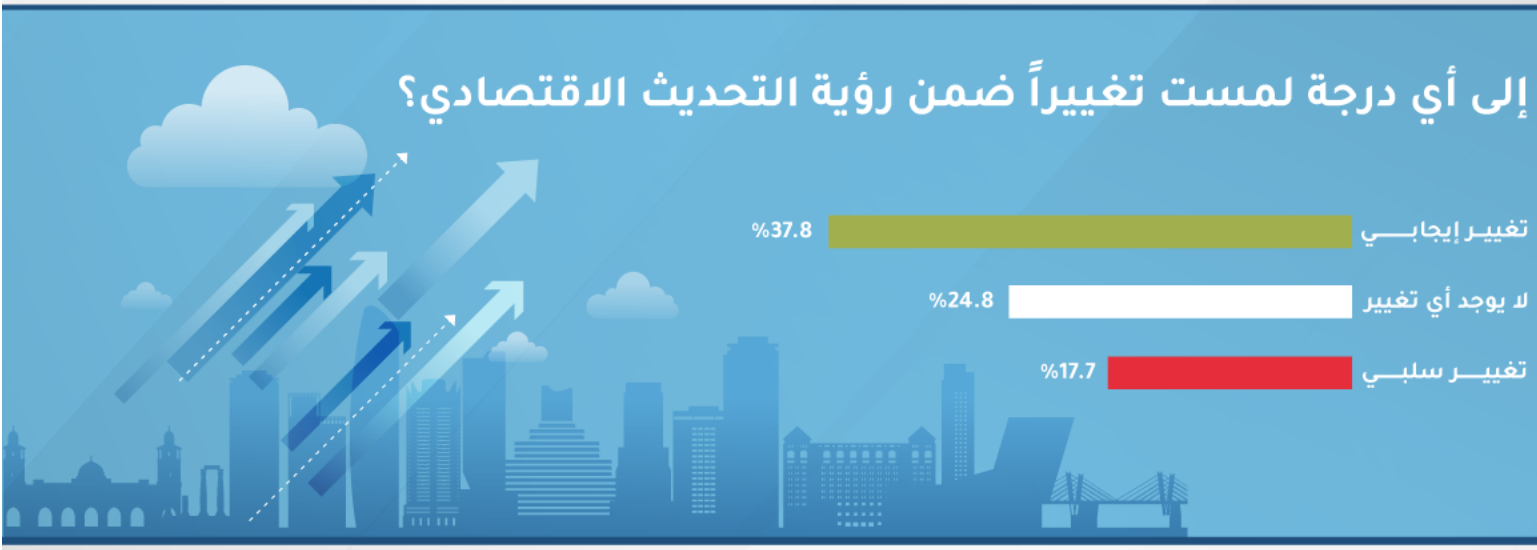

إلى أي درجة لمست تغييراً إيجابياً في محركات رؤية التحديث الاقتصادي؟

%76

من المستثمرين يعتقدون بأن القطاع الخاص له دور في تحقيق مخرجات رؤية التحديث الاقتصادي وخاصة بـ؟

الاستثمار في مشاريع جديدة أو قائمة

توظيف الأردنيين

تنفيذ مشاريع الشراكة مع القطاع العام

المشاركة في وضع السياسات والتشريعات

تعهيد الخدمات الحكومية للقطاع الخاص

المصدر: مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة الحادية عشرة - منتدى الاستراتيجيات الأردني

التاريخ: تشرين الأول 2023

المحور الخامس: خارطة طريق تحديث القطاع العام

في هذا المحور قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بطرح بعض الأسئلة لمعرفة آراء المستثمرين حول وجود أي تغيير بعد مرور عام على بدء تنفيذ مبادرات خارطة طريق تحديث القطاع العام.

وقد أظهرت النتائج أن **ما نسبته 45.6% من المستثمرين يرون أن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح، وبنسب متقاربة من وجهة نظر ممثلي القطاعات الاقتصادية**.

وقد تفاوتت نسب إجابات المستثمرين عند سؤالهم عن درجة التغيير التي طرأت على أرض الواقع عند تنفيذ المكونات السبعة لخارطة طريق تحديث القطاع العام. إذ **جاء مكون "الإجراءات والرقمنة" الأعلى من حيث وجود تغيير ملموس منذ العام السابق**. في حين كان مكون "الموارد البشرية" هو الأقل تغييرًا. وكان ممثلو القطاعات الاقتصادية بالعموم متفائلين بالتنفيذ.

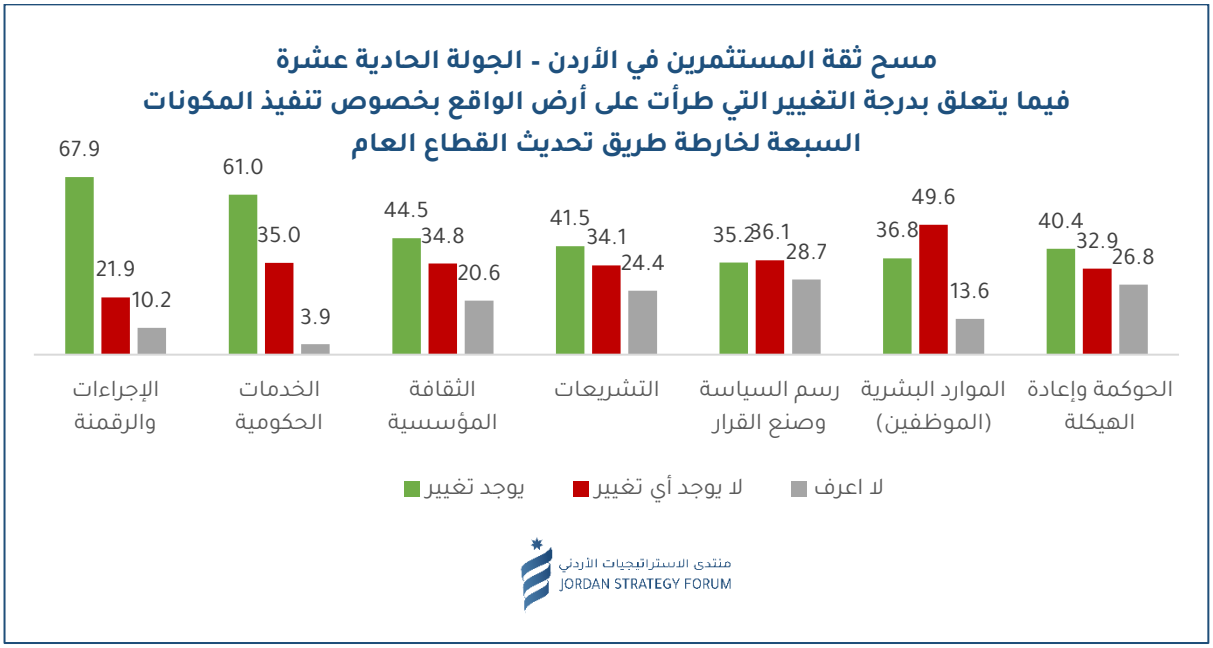

مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة الحادية عشرة
نظرة القطاع الخاص لخارطة طريق تحديث القطاع العام بعد مرور عام على الاطلاق

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هل تعتقد بـأن تنفيذ خارطة طريق تحديث القطاع العام تسير بالاتجاه الصحيح؟

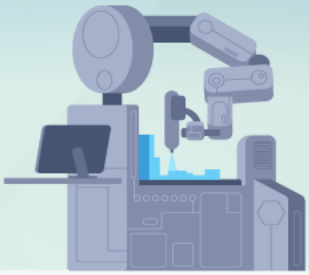

%52.6
القطـاع الزراعـي

%51.8
القطاع الصناعي

%46.3
القطـاع التجـاري

%42.5
القطـاع الخدمـي

*النسب المتبقية تمثل إجابة «لا أعرف».

نسب المستثمرين الذين لمسوا تغييراً إيجابياً وفق مكونات خارطة طريق تحديث القطاع العام بعد مرور عام على بدء التنفيذ

الإجراءات والرقمنة

الخدمات الحكومية

الثقافة المؤسسية

التشريعـــات

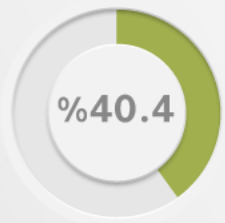

الحوكمة وإعادة الهيكلة

الموارد البشرية (الموظفين)

رسم السياسات وصنع القرار

المصدر: مسح ثقة المستثمرين في الأردن - الجولة الحادية عشرة - منتدى الاستراتيجيات الأردني

التاريخ: تشرين الأول 2023

5. الملخص والاستنتاجات

عكست نتائج مسح ثقة المستثمرين في جولته الحادية عشرة تراجعًا في ثقة المستثمر بالبيئة الاستثمارية مقارنة بالمسوحات السابقة. فعلى الرغم من تراجع من يرون أن الوضع الاقتصادي أسوأ في العام الحالي مقارنة بالعام الماضي من 48.8% إلى 48.1%، إلا أن نسبة من يرون أن الأمور تسير بالاتجاه الأفضل قد تراجعت أيضًا من 32% إلى 27.1%. بالإضافة إلى أن ما نسبته 54% من إجمالي المستجيبين يرون أن الأمور في الأردن تسير في الاتجاه الخاطئ.

وقد أكدت نتائج المسح ضرورة العمل على تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام في ظل مسارات الإصلاح القائمة. إذ رأى المستثمرون أن الأسباب الرئيسة وراء سير الأمور بالاتجاه الصحيح تعود إلى الإصلاحات الاقتصادية وتحسن بيئة الاستثمار (21.0%)، والأمن والأمان والاستقرار (17%). في حين أرجع المستثمرون الذين يرون أن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ (46.5%) السبب في ذلك إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وقلة فرص العمل.

وتشير النتائج إلى أن **تعزيز ثقة المستثمر وجذب الاستثمارات يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود والتوعية بالبيئة الاستثمارية والتشريعات الناظمة لها.** فقد أبدى 50.6% من المستثمرين عدم رضاهم عن الإجراءات الحكومية الهادفة إلى تشجيع المزيد من الاستثمارات وجذبها. في حين أشارت النتائج إلى أن ما نسبته 89% من إجمالي المستثمرين لا يعلمون بالقانون الجديد. إلا أنه **توجد فرصة كبيرة لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص**، خاصة وأن 47% من الشركات قد أبدت رضاها عن أداء الحكومة في هذا الشأن.

وقد أظهرت نتائج المسح أن النسبة العليا من المستثمرين (52.6%) قد أبقوا على أعمالهم كما هي، في حين ارتفعت نسبة من قاموا بتوسيعها ارتفاعًا طفيفًا (من 14.4% إلى 14.5%). مما يشير إلى **ضرورة العمل على دعم الاستثمارات المحلية والأجنبية القائمة، لتتوسع بأعمالها، وبذلك تساهم في تخفيض معدلات البطالة الحالية**.

ولتشجيع المستثمرين على توسيع أنشطتهم الاقتصادية، أظهرت نتائج المسح ضرورة النظر في ارتفاع الضرائب؛ فقد كانت هي الأبرز بين مختلف المعيقات التي أشار إليها المستثمرون، بالإضافة إلى ارتفاع كلف مدخلات الإنتاج، والأوضاع الاقتصادية الصعبة، وتراجع القوة الشرائية.

كما **لا بد من العمل بوتيرة أسرع لتنفيذ مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي من خلال المحركات الرئيسة التي تقوم عليها الرؤية**، خاصة وأن هناك تفاوتًا ما بين مستويات التغيير التي لمسها المستثمرون ضمن المحركات والقطاعات المتعلقة بها. فبالرغم من أن ما نسبته 37.8% من المستثمرين قد أشاروا إلى وجود تغيير إيجابي بعد مرور السنة الأولى من بدء تنفيذ مبادرات الرؤية، إلا أن نسبة 24.8% من المستثمرين أشاروا إلى عدم وجود أيّ تغيير، في حين أشار 17.7% من المستثمرين إلى وجود تغيير سلبي، وتحديدًا ضمن محركي الموارد المستدامة ونوعية الحياة.

وكذلك **لا بد من بذل المزيد من الجهود لتنفيذ مبادرات خارطة طريق تحديث القطاع العام وفق مكوناته السبعة**؛ إذ إن 45.6% من المستثمرين يرون أن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح، ومعظمهم قد لمس تغييرًا إيجابيًّا في مكون الإجراءات والرقمنة، على عكس المكونات الأخرى.

بناءً على ما سبق، **يوصي المنتدى بالتركيز على التنفيذ الفعلي للإجراءات والسياسات المتعلقة بالبيئة الاستثمارية**، وأيضًا الاستمرار بتنفيذ المبادرات المتبناة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة طريق تحديث القطاع العام، وتتبع الإنجاز عند تنفيذ تلك المبادرات، وقياس أثرها على أداء الشركات بشكل خاص، وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام.

منتدى الاستراتيجيات الأردني

JORDAN STRATEGY FORUM

لتقييم الدراسة

www.jsf.org

www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan